

حاشية المولى المحقق والامام المرقى احمد بن موسى الشهير
بجبالى على شرح العقائد للعلامة الشافعى سعد الملة والدين
التفتازانى

ونها مشها حاشية الفاضل الشيخ رمضان بن عبد المحسن
المعروف بهشى المتوفى سنة ٩٧٩ تسع وسبعين وتسعمائة

7060
51A

طريق السابعة (قوله سيدنا) اما فعل او يفعل ذكر على الاول التصرف الصوري
بالقياس (قوله وصحة) جمع صاحب كركب وراكب (قوله ودونك ايها
الساري هذا البراس الخ) دونك جواب لا ما معنى خذو الساري السائر بالليل من السري بالصم
والبراس المصاح وهو نصب على انه معمول به بك شمس كتابه بالمصاح في ازاله
الظلام المطلق لوجودها في صم كل من ازاله ظلام الجهل وظلام الليل واستعار
اسمه بقرينة حاله والمعنى ايها السائر في ليل العظماء هذه النكتات الشبيهة
بالمصاح حتى يحصل مطلوبك (قوله كتاب هدى بوروهدي لاساخ) كتاب حبر
متدا محذوف كما هو الذوا طرف رافع لما بعده لاعتقاده على المودع وهو هدى
معنى هداية (قوله الى المكمل المعية من شرح الخ) المكمل جمع مكمل والمراد مواضع

اخفاء المعاني ومن
تعريفية والشرعية حال
من الكائن اي كاشفة
احراء السرح (قوله
املسته او ان الدعة)
الاملاء المكتات ووان
كالرمان لعطا ومني
والدعة بالفتح الراحة
(قوله عن فتور)
هو الفهم والانكسار
(قوله سالكا) حال من
فاعل املت والايجاز اداء
المراد بمطاول من الاقتصا
والجادة بالتشديد معتم

❖ حيا الى ❖

❖ بسم الله الرحمن الرحيم ❖

امامنا الجليل استأمله والاسلوه على سيدنا له واله
وصحبه موصى سبله فدونك ايها الساري هذا البراس
كتاب فيه بوروهدي لاساخ يرشدك الى المكمل من الخفية
من شرح العقائد السامية املتته او ان الدعة *
والاستراحة عن فتور المطالعة سالكا فيه جادة
الايجاز من غير تعمية والغاز وحسين ما حث تحول
تحسينه وورمت تزيين شينه وسينه الخفة الى خراطة
من لامله في العلى وله المثل الاعلى الصاحب
الاعظم والدستور العظيم باب كعبة الحاجات

الطريق واصافها يا اية (قوله من غير تعمية والغاز) وهما بمعنى واحد وهو سوق
الكلام في غاية الاستتار والطرفية حال من ضمير سالكا او من الحساسة فافهم (قوا
ما حث) امامه درية والهوم بالفتح والهوم الدوران حول الشيء (قوله وورمت) الروم
بالفتح الطلب (قوله شينه وسينه) قيل الشين المسائل المتخلية بالدلائل والسين العبر المتخلية
(قوله في العلى) العلى بالصم والعلاء بالمد والفتح الرفعة والنرف (قوله وله المثل)
يقال لصفة الشيء مثله (قوله الصاحب) وهو لا تقيد يطلق على الوز يرفى العرف
العام (قوله الدستور) يضم الدال معرب وهو الهذير الكبير الذي يجر في احوال الناس

حاشية نهشتى على الحيالى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المكلّم بالكلام * وعلى رسوله الصلوة والسلام * وعلى آله وصحبه على الدوام *
(وبعد) وقول اصعب عماد الله القوى * رمضان محسن الوروى * اطارهما الله
مصله الحسام * يوم يؤخذ بالواصى والاقدام * ان دحية بوحي وعدى * ومكان روى
من حسدى * اخي وقرة عيني اراهم * اكرمه الله بالعيم المقيم * لما اخذ في قراءة هذه
الخواشى * التي فاقت من بس اعرة العواشى * جادت الفريضة اثناء التعليم * بمرأث
حسان زيه عن التسليم * فجمعت ما وحدثته من المكات * ونفيت مهابا لا تليق بالابيات
ونظرت في الخواشى الكسلبية * التي هي كهكاهة الآمار العلية * فادر كته في متنته
بالويب * من غير حب من ذئبة المهيب * فبجاء كتابا بيرا كاصاح * مل نوره كشكاة
فيها مصاح * نالهام من المعنى * هدية منى لكل طالب دكى * لكنه بعد شروعى
في بدل الجهود * وقل وصول الى آخر المقصود * ترحل المرحوم الى فضاء القدس *
الهم وطنه في رياض الانس (شعر) ان بار المراد طاروقد * بات بالى رمية الاحراى *
هو قد فاز بالمى وانا * حار في منية الجسران * وكان منهيًا للاستعداد * فهذا امر تقطع
دونه الاكباد * وتاريخ اقباله على الله الكريم * قل سلام قولام رب رحيم * فغاية
المنى من طبرى هذا الكتاب * ان لا يحرّموه دعاءهم المستجاب * وانا لا ارجو بالوقوع
في هذا الامر العسير * عطية سلطان ولا مطية وريز * بل المأمول من الله حسن
القبول * وهو نعم المأمول ونعم المسؤل * وهانا لا يخوض في المراد * طالبان الله الرشيد
والسداد * (قال) نخبة افضل الامام * احسن الله اكرامه في دار السلام (اما بعد الحمد
لمستأهله) قال في الصحاح تقول فلان اهل لكذا ولا تقول مستأهل لكن ذكر عبارة
المستأهل في الكشاف في اوائل سورة البقرة والعامل في الطرف اما قسمان القياسية

حالة الشاه (قوله بالدورة الديوان آصف) . لورته بالقوم من ، لاله هم آكر
 في الصحاح دال الف وآصف لفتح الصاد شو اس . ح . ساور . يسلم . اس عم (قوله
 في اقباله) هو شفيض الادمار المراد الرقة العاليد (قوله طرا) اي جميعا (قوله
 وكفى به) مرجع الصير مايقهم من الساق وهو توكيد شجودا ومجل الجبار والنجور
 رفع على القاعدية ورهسان نصب على انا معول ومجساة اني المضاف الى
 موصوفه والمعنى لا حاجة الى رهسان دال على حسن خصاله لاكماله به دوحية دليل
 (قوله في الاو ح) هو سلطة من اللفظ المفروضة في تساوير المكو كات والمراد شه سا
 ما في تدوير السمر وسأله الله ان احقق الصبر فقد يكون يدركه الله الشمس ح فاستعار الاو ح

لا على المراد الذي هو
 الوراثة نرسحا قتابل
 (قوله اخر) في الزخر
 الوادي اذ اد حدوا المد
 السيل والديوان المعطاء
 (قوله سحر) اي سحر
 (قوله عالمه) اي
 نازله والم اذ له فريده
 كانه لا يوارى احد حيدر
 (قوله سحر) اي سحر
 في مجمع شعراء العرب حتى
 تاتي حثه ان كان لا ذكر
 له ما واز بكام سنة تامله

ناطورة الديوان آصف عجمه وهو الورد المردني قال
 محمود اهل البذل بلرا كنهه ا وكفى به رهان حسن
 حصاله اكمله في الاو ح بار كامل شعر مجيد ر اخر
 بواله في كل علم عالم متجبر في فن حزم عالم تحصيله
 سحران عي في فصاحة لفظه من المبع النحل في افضاله
 الصنائب الافكار في تدبيره الما قبل الآراء في اوائله
 للناس يدل ليس يمسك لفظه فكما بنا الله من ماله
 يتراحم الذوار في وجباته فكما ند متوقع بفعاله
 وهو الذي عم انعامه وفشا الورد الكير محمود باشا
 اوصح الله غرة العرة نصيبه ورفع علم العلم ماعلاؤه
 ولازال مورد افضله ماء من الما رب

ما يوحى بالكرار كان بغيره ولازمه وتي الفتح ححر (قوله من) ما فتح سم السكون
 اس رائده احوذ العرب والنحل خلاف السحاء والافضال الادمام (قوله الصائب
 الافكار) اي الذي افكاره صائبة واما معنى الثقب الاراء والقوب الاسراق والآراء
 جمع رأى (قوله لاس يذل) والمراد منه بيان حسن اخلاقه وعدم كبره وتشبه الالفاظ
 بالمال اشارة الى ان الله المال اعرف واشهر من المال في انه ذلك فافهم (قوله
 يتراحم) اي يتكلم والوحات ما ارتفع من الحرس (قوله فكما) الصير راجع الى ما
 سبق ومتبرقع لابس الرفع واقفال مصدره بلاء الله والمعنى ان ابو روجيته من آثار
 فعاله الحسة (قوله وفشا) اي ذاع وبانتشر (قوله غرة العزة) الاولى بصم المعجمة ثم
 فتح المهملة والثانية خلاف الذلة (قوله علم العلم) اي رايته (قوله ولازال) باقصة

الى ما رسمته واصفاه الدهر تراه فيه هوايى الميثاق وحمواضه كدافى حوائى نمرح المطالع
 (قوله لحوى الى كل فتح عميق) واصف العيني هو الطريق البديع وطى الفتح الى السنى هو
 اذ يتصدع طمع المارل لانهاء اليه يقال طوى اذ اعمد كذا فى مختار الصحاح (قوله وحوه
 الآمال) بالجمع الامل وهو الرجا وفى هذا استعارتان مكينة وتخيلية لانه شبه الامل
 بمن الوحد وان الالزام الىه (قوله سخيى) اى بعيد (قوله باهت) من المناهاة
 بمعنى المفارقة وتجان جمع تاج والهامدة تخرج الميز الرأس اى فاخرت اكليلها رأسه
 (قوله وحمل الخ) جمع الخلة والامارة بالكسر هى صيرورة المرء اميرا وقامة الانسان قد
 (قوله ولى الايادى) جمع ايدى وهى جمع بمعنى النعمة وهما (قوله والحكم) بكسر الحاء
 وفتح الكاف جمع حكمة وهى العلم الماتن وفى بعض التفاسير هى العلم المقارن بالعمل (قوله
 آخذ ايدى) كناية عن كونه سببا لرفعتهما (قوله الوبة الخ) جمع لواء بمعنى العلم (قوله

بطوى اليه كل فتح عميق ٢ ويستعمله وحوه الآمال من كل بلد
 سخيى ١ باهت تيجان الوردية هاتدا وحلل الامارة
 بقامته ٢ ولى الايادى والعلم ومرنى اهل الفضل والحكم
 * آخر ايدى العلماء والعلوم * ورافع الوبة السرعة
 الرسم * حار الما و الماخر * وحاوى الرياضات
 الاول والاخر ١ اول مدارح طبعه القناد ١ آخره سمات
 نوع الانسان و آخره عارح دهمه الوفاة حارح عن طوق
 البسرل عن حشد الامكان (شعر) لولم يدل الوهم
 صيت جلالة * ما خيل طيف خيال سامى حاله ٢

المرسوم) اى المأثور
 او المبتل او المكتوب
 (قوله حار) من الحوز
 معنى الجمع والمأرجع
 مازة تفتح المعجمة وضمة
 وهى المخرمة وى المعانير
 جمع فخره كالأمة لها
 ومعنى واحدا للحر كتيب
 عطف تصدير (قوله
 وحاوى) بمعنى محيى
 (قوله مدارح) جمع

مدركة بفتح الراء بمعنى المسالك (قوله القناد) مبالغة من القند بمعنى الجيد اى « ناظورة »
 تخرج حياذ الالكات (قوله معارح) اى الميساعد (قوله الوقاد) المرتفع الهب كالنار الملتهمه
 ولا يخفى حسن قران الوقاد بالمعارح (قوله طوق) بمعنى الطاقه سم ابداع شعر اعجيبا فى مدح هذا
 الوزير بوزن بحر الكامل وهو متعا على ثلث مرات الا انه اجرى الرحاف فى بعض اجرائه
 ينسكين تاء متعا على ونقله الى مستفعلن (قوله لولم يدل الوهم صيت جلالة) الوهم
 نصب على انه مفعول وصيت رفع على الغاعلية وصيت الجلال شهرة العظمة (قوله
 ما خيل طيف خيال سامى حاله) مانافية وخيل مجهول من الخيل بمعنى التخيل وطيف
 الخيال محيى فى النوم وسامى بمعنى عالى واصافته اضافة الصفة الى موصوفها والمعنى
 لولم يكن صيت الجلال دليل الوهم ما تخيل ادراك سمو حاله فى النوم فضلا عن ان يتيسر

ومن طرقه تعلق الاستعانة واما البدء وعيره من المحرمات فلا يتصور فيه ذلك والارم
وحوب التسمية في بدء البدء وفي كل محتمر ولا احتمال فيه لعبارة السوق والجاواب عنه هو
ان معنى الحديث لا بد من الاستعانة في بدء دواب المال والتخص عن حاله والوزن فانه
تحكم بالنسبة الى بدء البدء وسائر المحقرات اعتراض على السارح في الامور المتعددة على ان
المزحج لا لان بدء دواب المال ليس كبدء الدواب ولا كسائر المحقرات لان الاصناف الى
السريفة بعيد الثرف للخصام الاشبهة فان قلب يسرى شرفه المسد الى البدء المصاف
اليه قلت لا بعيد التساوي فان عظمة عبد السلطان ايسر في عدونه ان قلت الاستعانة في بدء
شيء غير معقول في نفسه لانه شيء يسير قلت الاستعانة فيه استعانة في مدونه حقيقة
لان العرض من البدء تحصل المدو وانما من عدم وحبوب الاستعانة في البدء للتلايع
حرر مامن المدو لانها والمثلة ذكر التسمية والندم في صدر كل ما ولا يخلل
احدى بينهما ومن الاداء في حكم ذكرهما في كل جزء من اجزائه بناء على بقاء

ركتهما الى ان يحتمل لا
يجب دفع حاصل يعق
بعد تحقق البدء للتلاوي
الى الخرح والله دره صلعم
ما احلى عذراته واجلى
اعتباراتيه (قوله

الاستعانة بشيء لا يبا في الاستعانة بأحرار للملاسة ولا معنى
ان الملاسة تعم وقوع الاتداء على وحدانية وندكره
فيل الاتداء فلا فصل فمحور ان يجعل احدهم احراً أو يدكر
الآخر قبله بدون فصل فيكون ان الاتداء آت التلبس
هما (قوله المتوحد لاداته) الطاهر ان الباء صلة التوحد

الاستعانة بشيء لا يبا في الخ) لان الاستعانة في بناء بيت يزيد ملا لا يبا في
الاستعانة بغيره ونزيره وما يقال من انه تجوز تسمية المحميد على التسمية
مستجاب فانه لا حير اذ امر الترتيب مستمد من اسلوب كتاب الله لامن الحديين
(قوله او الملاسة الخ) رد عليه بان ما صورته لا يمكن في بعض الامور كالنكاح والاكل
والشراب والحوادث لا يدكر قبلها التحميد بل فيها ما س ذكره بعده فلعل حديث
الحميد ليس على عموم بل يخص منه امثالها وكلامه بالنسبة الى ما في بدءه بجمع بينهما
ولا عيار (قوله ولا يبا ان الملاسة الخ) اي مطلق الملاسة تعم وقوع الفعل مع كون
المحرور جزء مما اقيم مقام الفاعل ووقوعه مع ذكر المحرور قبل الاسداء لا فصل بمعنى
توجد الملاسة في كلتي تلك الصورتين فلا تدافع بين الحديين هذا هو تحقيق كلامهما
حق التحقيق وادعاء الخلاف بعزل عن فهم كلام الدقيق (قوله على وجه الجريئة)
هذا هو المطابق لكتاب الله عز وجل في اني عن كون الحمدلة جزأ من المسروع فيه ثم
ادعى ان كتاب الله تعالى بيان لمعنى الحديين فقد اتى بامر عجيب (قوله آت التلبس هما الخ)

ومعها الكون على وجه النبات والمورد الموضع الذي منه ينال الماء واصافته بياضة وهو اسم لاراء وخبرها ماء بطريق اطلاق الماء على سوره محاررا او على حرف المضاف اى مورد ماء كالبحر والدين اسم قرية سعيب عم اسعير ههما معنى المجمع والعلاقة ظاهرة والمأرب جمع مأرب ففتح الراء وصحها بمعنى الحاحنة (قوله يوحد) الجملة حال من صميم الحر الراجع الى لاسم والامه الجماعة اول مععولى يوجد وبانيهما جملة يستون والمراد من سقى المطالب تخصيلها وعدم اصاعتها (قوله الى سماك) بكسر السين السماكان وكذا نيران والسماك من مارل القمر والسعودة خلاف الكوسة والكوكب النجم والبرج واحد الروح الاثنى عشر المختلفة سرفا وكوسة بالدسة الى ابعاض الكواكب (قوله المحير) وهو العالم المتقن العطن كذا فى الصيماح (قوله الخطير)

اى العظم القدر قال فى الصيماح قال رجل خطير اى له قدر ومنزلة (قوله ماسلوب الخ) اعاد كره لان المتأخر من الاقضاء بالكتاب هو الامثال لضمونه والمراد الاقضاء به فى اسلوبه من غفل عن هذه النكتة غير الاسلوب ان قيل ان الاقتداء بس التعقيب وكذا العمل

بالشأن والامثال لافيه قللال هو عام لصدقه على كل اقتداء « الاسعابة » ماسلوب من اساليبه وهذا كقولنا فى الانسان حيوان وكذا غيره فتأمل (قوله امثال الخ) لا يقال الامثال فى الذكر الابتدائى لافى التعقيب لانا قول على تقدير رجل البدء فى حديث التسمية على الحقيقى وفى الحديث الآخر على الاضافى لاشك فى كون الامثال فيه وعلى تقدير الحمل على على محمل آخر يوجد الذكر الابتدائى فى ضمن التعقيب فافهم (قوله على العرفى الممتد) قيل برد عليه جواز بأخير التسمية عن الحميد قلما ترتيب كتاب الله يعين الامر وطائفة هذا الحمل هى الخليص من ورطة التساقط (قوله كما هو المشهور) مرجع الصمير الحمل الثانى (قوله للاستعانة الخ) اعترض عليه بما حاصله انما الاستعانة فى ذوات البالـ كالقراءة والكتابة من الافعال الممتدة لدلالة الحديث على انه لايد من تصديرها بذكرهما

مما ذكر في مهلة كالتحريك والتعريف و قد جاء به ما يشهد بحجته بل ولادان
عليه عقل لان الماعل لم يوجد بعد فصلا عن تكرار العمل فالصواب جها على
الصيرورة كالايشي على من له ذوق سايه (قوله الانصاف بالوحدة الذاتية) هو محصور
ما اذا كانت الصيرورة (قوله الكاملة) عظم على الذاتية اي لو انصاف
بالوحدة الكاملة وهذا محصور ما اذا كانت الصيرورة لا تكلف المأول ما كمال (قوله
مع ملايسة الخ) ناظر الى قبل واحد من المحصور (قوله الاول) رحمه الاول بويده وان
المقام هو الممدوح وهو محل في مكان اول لا محال (قوله ليس ان آية دين) لان الانصاف لا يمتنع
فحسب الله اعلم من جميع الانبياء يمكن ان يصار الى المدح فلا يظهر الانصاف بعيد عن ذوق
مرايا العربية وقد توجه بان اطلاق محمول على الاسم تعرقا فلهذا معنى انه عم مؤيد

شعب سواطع جميع الله
ويرد عليه انه لا ياتي تأييد
يرد بها ايضا على انه
لوسم لا بد اعطية
الخلق بل اسلمهم
والله ان الخلق اعظم
من المص لا يوجد لارتكاه
مع ظهور الوجه الوحيد
(قوله سواطع جميع الخ)

واما التكرار ولما استحال في شأنه تعالى جعل على الكمال باقيل
في التكرار ونحوه فمضى ان توحيد لال الذات الانصاف بالوحدة
الدينا والكاملة مع ملايسة لال الذات (قوله ليس مع جميعه)
الاول كون الصيرورة على آية دين لا اعظم من آيات
الانبياء ويجوز ان يكون محصورا منع جميعه من قبل
اخلاق يات (قوله وبعدها) مسمى هذه الداء اما على توهم
اما او على تعديرها في نظم النظم بطريق تعويض
الواو عنها بعد الخذف

٢ خ ت هذا مخرج عن الاعتبار السابق فقط لكون مائة الاصاوة
ادخل في الدح في هذا الاعتبار من حيث صيرورتها لان الساسة قالت ان الخلق المذكورة
سواطع باجتماعها واما الدحل في الاعتبار الاول اما هو انصافية لاحتمال ان يكون ح
بعض الخلق المذكورة غير سواطع وانه عدم مؤيدسو اطعها فاهم وما قيل من ان
احصاف الخلق الى الله لا يحسن هذا لان المشتق وما في معناه يعتبر مفهومه بالنسبة الى
المصناف اليه فرفوعه بانه لا مع من حسنه اداهم اراد كما اذا علموا احدانه مطلوب
من المتألم من زيد بل لا وعبر ما بعد دليل زيد لم يستبعد (قوله هذه النازلة الخ) يعني
ايرادها اما لاجراء الموهوم بناء على كون المتهم من مظان ارادها مجرى المحتق والعطف
باعتبار القسمين اولانها متدرة في النظم بتعويض الواو والرائدة لعلها عن صورتهما
سماحلة معصولة عن سابقتهما فصل الخطاب وهو نوع من الاقتساب قريب من التخلص

عندما اتى خبر كان بلاغاً ساراً والمعنى ان آى الاتساع هو الان السدى
يتحقق فيه التلبس بهما وهو آى واحداً من التسمية وان حدث حين تلفظها لكنها
باقية الى آى تلفظ همزة الجملة ما لم يفصل احدها في آى تاءت همزة احممت الامور
الملة الابدان في المقصود والتلبس بالتمتع بقاء والتلبس بالجملة ابتداء من طن ان المراد
ما ن التلبس بهما هو الرمان ساء على ان حصول تلبس الشئيين لا يمكن في آى واحد وقد
عمل ادائهما بحسب اتصال الآى بالآى واتصال آى آخر التسمية ما ن همزة اتمت تحقيق
عدم التأخر فافهم (قوله يقال توحد برأيه) اى التصق توحد برأيه وما ندكر من
معنى الطرفية فاعلمها فاعادة الحصول (قوله اى مرده الخ) هذا هو معناه الشائع
لكن اصله العدول منه امان من تولد ما كان للتكلف او للصيرورة او للطلب ادلا مع عنها
لجرا لصوق كمال الوحدة والوحدة المستقلة والوحدة المطلوبة بالرأى من ادعى الخصيص
بالمعنى فعليه القل من ائمة اللغة والممارسة المحققة للقل يمكن ان يوحد في كل منهما
على ان المعنى الفاصل الدكى لم يعين الاصل وما ذكر فيما قبل عنه فمجرد الامكان والاحتمال

فأتم (قوله معنى التوحد)	يقاله توحد برأيه اى بصره واستقل معنى التوحد بجلال
بجلال الخ) يمكن اعتبار	الذات عدم شركة الغير في جلال الذات او الذات الجلية
الكمال وعدم دخل الغير	على نهج حصول الصورة ويحتمل ان يكون للملاسة فتح
في هذا المعنى ايضا فالمعنى	صيغة التفعّل اما للصيرورة بدون صنع كقولهم تحجر الطين
وحده الكاملة او الدائية	اى صار حجر اى لا عمل ومدخل من الغير ومنه الشكون والتولد
ما تنصق بجلال داه كقل	

عندوا اما لم يعتبر لان الاستعمال الشائع جار على عدمه (قوله على نهج حصول « اما »
الصورة) معنى على طريق اضافة مأخذ الصفة الى الموصوف لقصد المبالغة والمبالغة ههنا
وان العلم كانه هو الحصول لكونه سببا لعلية الصورة فافهم (قوله للملاسة) عد ذلك من صيق
العطن لكمد من سعته لانه اعتبره على سبيل الاحتمال بعد تحقيق الحق في المقال (قوله
اما للصيرورة) لا باعتبار الانتقال المقضى للسق الزمانى (قوله بدون الخ) لا بد في هذا المعنى
من هذا التبدلية وان لم يعودوا بدكره لعطسا فلا بأس بالنصرح به (قوله تحجر
الطين) ليس في الصحاح هذا التفعّل والموجود في الشافية استبحر لكن يمكن ان يقال
عدم وجوده فيه لا ينافى في كونه من مستعجلات اهل اللغة ادلا بجلال ادعاء احاطته بجميع
الالهات اللغوية بحيث لا شذوذ منه مع ان الشريفة الجرجاني رح ذكر هذه الصيغة
في حواشيه على الكشاف في اثناء تفسير التسمية على انه يكفي استعمال اهل العرف بل الاطباء
اذا لفظ انهم جلوه على امثاله ويكفيه ايضا ان يقال انه لا يجب التطاى في امثاله (قوله

ولم يصرح به رحمه الله مالمعة في مدح العلم وترعيه مع وجود الاعتماد على فهم السامع (قوله على المسائل) يفهم منه ان الكلام عبارة عن المسائل (قوله شذوذاً ثانية) فانصف العلم تخصصتهما الحميدة مع زيادة حصول المقصود (قال) فيما نقل عنه الحصر المذكور مجموع وهو في قوله اذ يتوقف الكتاب الاعلى المسائل الاعتقادية لكن تشيية هذا المع احتمالان احدهما ان يقال لام الحصر باوار ان يكون لبعضها من المسائل مدخل في توقف الكتاب وهو الممنوع اذ ان الدورح على حيله لا تاتى في توقفه على حصة العقائد المتوقعة على الكتاب والاخر ان يقال لام الحصر لجوار ان يكون توقف الكتاب مخصصا في غير العقائد من المسائل كما بحث النظر والدليل ملاح دفع الدور لكن هذا ليس بظاهر عبارته كما لا يخفى وما قيل في بيان سد المع من انه يجوز ان يثبت الكتاب باجازه مطلق لان غرض المسانعة ان يكون الكلام اساس اساس العقائد وهذا منافاه

ويمكن في الجواب ان يجمع لزوم كون الذي اساسا لمصدره لجواز ان يراد بالكلام المسائل وبالعقائد التصديقات الالهية ينافي قوله العقائد من الكلام كما عرفت (قوله بحسب

على المسائل الكلامية وفي هذه القرينة ترقى في المدح لشمول الاولى لاكتتاب والسمة بخلاف الداية ويمكن ان يقال اساس العقائد ادلتها التفصيلية وهي تتوقف على هذا العلم بما على ان مساحت النظر والدليل جزء منه على ما هو المتعار (قوله هو علم التوحيد والصفات) اي علم يعرف فيه ذلك فالمراد هو المعنى الانشائي ويمكن ان يراد المعنى الثبتي فנסبة الوسم الى الكلام لكونه اشر (قوله المحكي عن عياض الشواك) اشارة الى فائده من فوائده

داتها) يرد عليه ان اساسية ذات الكلام ان كان مع اعتداده فالحمد دور مابق كما لا يخفى والارم توقف الكتاب والسمة على شيء غير معتد به فاعاشا وكلاهما في (قوله هو الاساس بالذات) اي بلا واسطة وهذا مطلق الى قوله وايضا الكلام اساس العقائد يعني لانتم ان الكلام اساس العقائد لانه اساس بالواسطة والمراد ما هو بالذات فلا يكون الكتاب اساس اساس العقائد بل اساس اساس اساسها ولا كذلك الكلام من قال معنى الاساس بالذات هو الاساس لاجل الذات يرد عليه مع حله العبارة على الغير المتبادر انه مناقض لما سبق من ان الكتاب اساس العقائد (قوله فاساس الفن) يعني ان الكتاب لا يتوقف عليه من الكلام بل بعض مسائله الذي هو العقائد فلا يكون اساس من الكلام الذي هو اساس العقائد بالواسطة حتى يكون اساس اساس العقائد (قوله هو ذات العقائد الخ) من المسائل الكلامية عبر بالعقائد لا بالكلام تصريحا بما هو الاساس من الفن (قوله من حيث هو اساس) الضمير للمضاف اليه والتوضيح وتحت الشيء انما يكون اساس الاساس اذا كان اساس ذات الاساس واما اذا كان اساس اعتداده فلا (قوله فلي تأمل) وجهه هو انه يجوز ان يقال لا اساس اعتدادا لشيء انه اساس

(قوله على انه لا مع الخ) رداً له بخوار اعصار العطف من النصيتين مع التقدير ايصالاً
 المعنى على العطف في امثاله السمة ولهذا قد يقع الجمع بينهما وبين العاطفة كما في عبارة
 المفتاح من فرق بين المقامين رداً عليه فعليه دائرة السؤل لان الاصل في استعمال اما هو
 استعمالها بقربها ، لا عاطفة فيما وقعت اولاً و ثانياً فبادرت مايا سواء كانت فذلك
 اولاً ففي امثال ما نحن فيه يجوز ان يعتبر الاقتصاص فيترك الواو او يحكم بعوضيته
 ان ذكرت مع تقدير اما لكن ذكرهما معاً في الافتضاب و يجوز ان يعتبر الاصل ويؤخذ
 ما سبق كلاماً مصدر انا ما تم يعطف عليه المصدر بالمعطوفة كما في عبارة المفتاح و بالمقدرة في عبار
 الشرح يدل على ما ذكرنا ان الكرمانى شارح صحيح البخارى رحمه الله في بيان مكتوب
 رسول الله صلى الله عليه و سلم الذى بعده الى هرقل و كتب فيه بسم الله الرحمن الرحيم من محمد عبد الله و رسوله
 الى هرقل عظيم الروم سلام على من اتبع الهدى اما بعد فانى الحديث قال فان قلت
 اما بالتفصيل فلا بد فيه من التكرار فان قسيمه قلت المذكور قبله قسيمه و تقديره

اما الابتداء بسم الله و اما بعد ذلك فكذلك انتهى من نظره فيه بكماله علم علو نظره و سمو حاله (قوله عقائد الخ) جمع عقيدة و المراد منها هنا	على انه لا مع من اجتماع الواو مع اما كما وقع في عبارة المفتاح في او اخر فن البيان (قوله و اساس قواعد عقائد الاسلام) القواعد جمع قاعدة و هى الاساس و اساس العقائد الاسلامية هو الكتاب و السنة لان العقائد يجب ان تستعد من الشرع ليعتد بها و هما يتوفسان
--	--

ما يتعلق به الايقاعات التى يكبر حاحدها لانفسها لانه قال فيما نقل « على »
 العقائد من الكلام و سيأتى ان الكلام عبارة عن المسائل فافهم (قوله و هى الاساس)
 اى الى اللغة و معناها الاصطلاحى و هو ما يتنى عليه غيره من حيث يتنى عليه غير مراد
 ههنا اذ الاول اشهر فيه من الثانى (قوله الكتاب الخ) و هو يطلق على المجموع
 و على كل جزء منه له نوع اختصاص به كما عند ائمة الاصول بل المراد بها هو الاحراء
 القرآنية اذ هى الاساس لا المجموع يدل عليه لفظ القواعد بصيغة الجمع واحتمال
 ارادة ما فوق الواحد او اعتبار التعدد في السنة لا يلتفت اليه مع ظهور الحق لكن بقى فيه
 شئ و هو انه جل القواعد على معنى مجاز لمعنى العقائد و لم يلتفت الى ما يفهم من المواقف
 و صرح به في شرح المقاصد من كون هذه الاضافة بيانية ساء على ان التأسيس لابد
 من رعايته و هما امكن (قوله يتوقفان الخ) فان قلت لا وجه لتوقف الكتاب و السنة
 على المسائل الكلامية لعدم توقفهما في نفس الامر الاعلى الدات المتكلم و الرسول
 المبعوث قلت المراد توقف ثبوتها اعنى التصديق بكونها كتاباً و سنة نبوية

شاء لطلب الكماة وان كان فيه ملاحظة تعني المسند لكنه بعد من حيث الحمل على
في صيغة الطالب بخلاف انشاء الزوكل فانه انشاء الاعتناء به وكما في من غير
اب وبلائه المدرج على وكالدية عتية كالاثنى فان قلت ما تقول في عطف المعطوف عليه
سابقه قلت اما واه اندابة او اعتبر عطف القصة على القصة (قوله عطف القصة) قبل عليه
ثبر فيه تعدد الجمل ووحدة العرض انفسه ووجهه في له واجاب بان تعدد الجمل
ن كان معتبرا في مفهوم القصة لكن عطف القصة امر انه منسلاحي لا يجب تعدد

طرفيه في جمع مراد
سردية صحتها انما هو سوق
الطريق لعرض واحد
ولذا قال به صاحب
الكشاف واخاره الشارح
انما ايا صرح به هذا القائل
وعدم التحويل على
من قاله التدرج (قوله
او عطفه على الخبر المتقدم)
قد يقال بضرورة على
الخبر المؤخر وهو لعل الله
على تقدير اعتسار المقدم
مضاهة معويا وكون هذا
كتوالت احواكريد فلا رد
ما قبل من المبتدأ والخبر
اذا كانا معرفتين وحب تقديم
الاول في الكلام المبلغ
وان امكن الجواب بان
تعريف ما اعتبر خبرا مقدما
ههنا ليس من الواجب

عطف القصة على القصة بدون ملاحظة الاختيارية
والانشائية ورده بعض الفضلاء ايضا بانه يجوز ان يقدر
متدا في المعطوف بقربه المعطوف عليه اي وهو نعم
لو قيل فيكون اختيارية كالاولى ثم قال وايضا يجوز
عطف الانشاء على الاخبار فيقاله عمل من الاعراب
يدل عليه قطعه قوله تعالى تالوا حسدا والله ونعم الرزق
لان هذه الواو من الحلية لامن الحكي انما يحال لعطف
فيه الا تاويل بعد لا ياتى الله وهو ان يقال تقديره
وقلنا نعم الرزق وليس هذا اختصاصا بعد القول بحسن
بولس اريد انوه عالم وما وجهه ورد عليه انه يحتمل
ن يكون الواو في الآية من السكبي بتقدير المتدا في المعطوف
وعطفه على الخبر المتقدم ثم ان حسن انسال المذكور
دون التقدير ممدوح ودمد تقدر المتدا في المعطوف
كون احدا كالمعطوف عليه (قوله اعلم ان الاحكام
لسرعية) لعدم عمل نسبة نسبة امر الى آخر ايضا
وسلوا وادراك الوقوع النسبة والوقوعها وخبرها لله تعالى
لمتعلق بالفعل المتكلمين لانه هذا او الخبر كاللوحود
الاباحة ونحو ههنا وهذا الاخير غير مراد ههنا لانه
وان عم الفعل اعمدة لكن يلزم التخصيص مسائل الكلام

في لا يجوز خلافه فان حسب قد يكون معرفة وقد يكون ذكره كما صرح به هذا القائل
ان صاحب الكشاف اشار الى انه ذكره ههنا فان قلت على ما ذكرت او لا يلزم عطف الجملة
المفردة لا كذلك لعطف على حسب لخصمه معنى فيسبني قلت الجملة الواقعة في محل المفرد
رق بينهما وبينه من حيث انها في تأويله فاذا عطف على ما من غير كبر عطف عليه ايضا على انه
يزان يكون الخبر في تأويل ما يسمى بالله ويكون جملة ايضا والقول بان الاسم متعين للاستدلال لانه
الذات والصفة الخبرية لا تها على امر نسبي مردود في موضعه فافهم (قوله ثم ان حسن المثال)

ذلك الشيء مالم أعرفه في صورة كون الكتاب أساس العقائد فالكتاب أساس
الأساس والحوادث أن الكلام أساس ذات أساس الاعتداد والكتاب أساس اعتداد أساس
الذات والأول غير الثاني فلا شمول فافهم فإن ما نلني عليك من المقال قد خفي

والعيب ما اشتد سواده فلرحمك الشك على الوهم أصاف
العيب إليه والطلبة المطلقة إلى الوهم (قوله بحم الملة والدين)
هما متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار فإن الشريعة من حيث
انها يطاع لها دين ومن حيث انها تملئ وتكتب ملة والامال
بمعنى الاملاء وقيل من حيث انها تجمع عليها ملة (قوله
في دار السلام) أي الجنة سميت بها لسلامة اهلها من كل
الم وآفة ولأن خزنة الجنة تقول لاهلها : سلام عليكم
طتم فادخلوها حالدين + ولأن السلام اسم من اسماء الله
تعالى فاضيفت اليه تسرياً والمعنى هذا الاسم هو الذي
منه وبه السلامة ووجه تخصيص هذا الاسم طاهر
(قوله طاهوا يا كسح المقال) الكسح الحب وطى الكسح
كنية عن الاعراض (قوله الاطباب والاحلال) بالجمع
بمعنى اعرابهم من الطرفين او بيان لهما ولما تعدد التسبوع
معنى اجرى الاعراب على كل منهما ويجوز رفعهما
على انهما خبر مبتدأ محذوف (قوله وهو حسبي ونعم
الوكيل) رد الشارح في بعض كتبه هذا العطف بان
الجملة الثانية انشائية فلا تعطف على الاولى الاخبارية
وكذا على حسبي باعتبار تضمنه معنى حسبي لانه خبر ايضا
ويرد عليه ان المراد بالجملة الاولى انشاء التوكل لا الاخبار
عنه تعالى فانه كاف وهو طاهر وايضا محذوران يعتبر

على كبير من افاضل
الرجال (قوله والعيب
ما اشتد الخ) قيل بل
هو الطلبة المطلقة ذكره
تصالح في الصحاح يقال
فرس ادهم غيبها اذا
اشتد سواده ومطلق
الطلبة لا يقتضى شدة
السواد ولا بعد في الاعتبار
الذي بنى عليه فافهم (قوله
فان الشريعة) هي ما شرع
الله تعالى لعباده أي سن
لهم (قوله فوجه تخصيص
هذا الاسم ط) وهو المناسبة
من حيث انه تعالى معطى
السلامة وفي اهل الجنة
سلامة عن كل آفة على
ما صرح به فيما نقل منه
واما وحده ايراده ههنا فهو
مطابقة الجمع مع ورود
الاستعمال العام ولا يرد

مثل الجلال ودي الاكرام (قوله مجموعهما) يعني اعتبر البدلية بعد راط « خطف »
بينهما بالعاطفة ليكون كما هو ط واحد كذا قال سرف الدين في مثله في شرح الفتاح (قوله
انشاء التوكل) قيل هو خلاف الال وخلاف مرتضى صاحبه فلو سلم فهو انشاء لطلب الكفاية
ويمكن ان يقال انما الطاهر هو الانشائية لعدم الطائل في الاخبار مع اقتضاها
المقام وعدم ارتفائه بهم ولا يندى رد الشارح لان العبارة ليست من محتراته وكونها

اتساق ما قيل اذا اريد بها التصديقات والتأويل واحب في تعلق العلم الثاني للتأويل
تعلق السبب بعينه والحق انه لا بد في نسبة الافراد الى الكل تأمل (قوله من حيث الكيفية)
قيل هي كونه على وجه ترسعة الدارس ولا يخفى ان الاحكام السابقة ايضا اما تعلق
بالاعتماد المثل وهو المأخوذ من السرعة فلا فرق من تلك الجهة فالأظهر ان المراد من الكيفية
اماهي الوجوب والاباحة وغيرهما والمقصود الاصل من العروج ليس انه معرفتها
فان ذلك الحتم الكيفية وحاصلها الاشارة الى اجمال تفاصيل المحمولات كما اعتبره الشارح
في التلويح (قوله وان اريد تعلق الاسناد بطريقه) اي حين اريد بالاحكام المسبوبة واردة
هذا التعلق ههنا بطريق كون التعلق من الطرفين فلا يرد ان التعلق بكيفية

العمل ليس الا طرف واحد

انهم الا ان يكفى بالدلالة

الاتزامية فافهم (قوله

او التصديق بالقضية) اي

حين اريد بها التصديقات

(قوله المعتقدات) اذا

اريد اول الاعتراض

يبحث تخصيصها بمجرد

الطرفين لينطبق التأويل

على المقصود واما اذا اريد

ثانيهما فيجب تعميمها للمسبة

ايضا وتمثلها بوجود

الدواحب تسامحي

اذ المضاف اليه خارج

عن المضاف باى وجه

من حيث الكيفية وتعلق عامة الاحكام السابقة ليس كذلك
وان اريد به تعلق الاسناد بطريقه او التصديق بالقضية
فالمراد بالاعتقاد المعتقدات مثل وجود الواجب ووحدته
فحينئذ فيه اشارة الى ان موضوع الفقه هو العمل وما يتوهم
من ان موضوعه اعم من العمل لان قولنا الوقت سبب وجوب
الصلوة من مسائله وليس موضوعه نعمل ولا هم
عدو العرائض بامان الفقه وموضوعه التركة ومسحوقها
ففيه ان ذلك القول راجع الى بيان حال العمل وتأويل
ان يقال ان الصلوة يجب بسبب الوقت كما ان قولهم السنة
في الوضوء معدومة في قوة قولنا ان الوضوء يلزم فيه السنية
ثم انه ينبغي ان يكون موضوع العرائض قسمة التركة بين
المستحقين كما اشار اليه من عرويه بانه علم يبحث فيه عن كيفية
قسمة تركة الميت بين الورثة لا التركة ومستحقوها على
ما قيل وبالجملة تعميم موضوع الفقه مما يقل به احد (وقوله
والثانية علم التوحيد والصفات) هذا من قبيل العطف

اخذ على ما بين في موضعه (قوله فتح) فيه اشارة الى ان مطلق التعلق لا يعين
كون العمل من الطرفين بخلاف تعلق الاسناد فانه يعين الموضوعية لعدم احتمال
المحمولية فافهم (قوله وما يتوهم الخ) جوز بعضهم عدم كون العمل موضوع الفقه وادعى انه
لذلك عدل التركة ومستحقوها موضوع علم العرائض مع كونه بابا من الفقه ثم ذكر ما حاصله
لان كون العمل موضوعه احسن حتى ان وجد مسئلة لا يرجع موضوعها

قبل حسبه امر دوقى غير ممكن الانسائ بالبر هان على ان تقدير المستاء لابعيه عن تأويل
الحر فتأويل الانشاء الذى فى المال بقولنا وجاهل حدا اولى لكونه تأويلا لا تقدير
ويحاج بان دعوى البداة فى محل النزاع يحجز وقصور والعلاوة لا يلتفت اليها لان
من ادعى حسن المثال اعتبر آتيا فى مثله تقدير المستأ فى المعطوف بقريسة المعطوف
عليه ولم يأوله بان يقول حسى الله وممدوح وكالتسه فار تكب التأويل فى الخبر
لا تردد لشيوعه فاللع مبنى عليه فتدبر لكن لنا ان نقول مع الحس بدون التقدير
لا يلائم لما سبق من عطف الفضة الذى اعتره فى كلام الشارح (قوله فى العلم

فى العلم بالوحيات واخواته واستدراك قيد الشرعية
الاهم الا ان يحمل على التجريد فى الاول او التأكيد فى الثانى
او يجعل التعريف للحكم الشرعى فالمراد اما المعنى الاول
ووجهه ط او الثانى فتح يجعل العلمان عبارة عن المسائل
او الملكة وعلى التقديرين معنى السرعة ما يؤخذ
من الشرع لا ما يتوقف عليه لان وجوده تعالى ووحدته
مثلا لا يتوقف على الشرع لكن الاحكام الاعتقادية انما
يعتد بها اذا اخذت من الشرع (قوله منها ما يتعلق
بكيفية العمل) ان اريد به مطلق التعلق فالمرط واما
لم يعتبر التعلق بمس العمل فى الاولى لان تعلقها بالعمل

بالوحيات (كوحوب
اعتقاد المعتقدات واما
المسائل التى قصد منها نفس
الاعتقاد فيلزم ان لا يكون
من مسائل الكلام (قوله على
التحريف فى الاول) اى فى
جواب السؤال الاول وهو
لروم الانحصار ووجه
التجريد هو ان يحذف قيد
الاتضاء والخير من تعريف

الحكم فن حله على خلاف ما قلنا فقد عول على نسخة او الفاصلة ولعلها « من حيث »
سهو منشاؤه وجودها فيما عطفت على مدخولها (قوله او التأكيد فى الثانى) اى فى جواب
السؤال الثانى وهو لزوم الاستدراك فان قلت اعتبار التأكيد التزام للاستدراك قلت
المقبول ليس عين الردود فافهم (قوله ووجهه ط) لان العلمين يكونان بمعنى التصديق
وتعلقهما بالنسبة حسن الوجه (قوله فتح يجعل العلمان) ليمكن تعلقهما بالحكم بمعنى الاتباع
(قوله لا ما يتوقف عليه الخ) المراد عدم التقييد لاسلبه بالكلية (قوله فالامرط) يعنى يجوز
تعلق احد القسمين بالعمل وبكيفية ايضا ولا يجب تأويل الاعتقاد ح لتحصيل امكان
تعلق القسم الاخر به سواء اريد بالاحكام النسب او التصديقات لكون التعلق بمعنى

باريد عدم كونهما من مسائل الصغائر بالنسبة الى غير الشيعية واما المتصور
الذي هو ان مسائل الكلاية المتعارفة لما بحث ان واحد القصة انت بالنسبة
الى محصص الوصوع بالذات وان كانت لا تدخل فيها الا بالاسرار المحسوسة لشيعة
ان وحدوا كما لا يخفى (قوله لا ماوهم) فيكون قصرا اصاميا فلا وقتيل لا يجوز حمله
على التخصيص ادلايا سب المتأخر والجواب ان المقام على تقريره لانه في افتراءه ان القصر
القلبي الذي هو نوع من القصر الاصل في لان علة الاعتناء على اعتناء مكررا دون
هو عدم السرف فتاسا بالتخصيص ما هو من الاعتناء وما هو من الاعتناء لانه
القصر الحقيقي سواء على حواز وجود سبب تير ذلك (قوله وسمو اما في معرفة
الاحكام) كلمة ما عارة عن المسائل المدونة على ما شير اليها في الحيل عليها وان كان اسمها
على ملكة الاستنباط وافترا في شرح الاصل لو حوله الاول فانه في قوله من قوله هو
علم التوحيد على ان الملكة ليست باساس السرعات الادلة وقوله على مسئلتى صوت الكتاب
ونوة الرسول وهما جريان من مجموع المسائل الذي اطلق عليه اسم العلم

هو اولى الاسماء
اذ فيه ما يوقف ولوس
جانب لخلاف المأه
بوار حتموا لغير تيمك
المستأنس من المسائل

لا ماوهم من عدم الشرف والعاقبة الحميدة لا يرى الاستنباط
المتن في من انما لك رحمة الله دون في الفقه مع انه من التامس
(قوله وسمو اما في معرفة الاحكام) من دلت ان الله تعالى
معرفة الاحكام لا ما به يدها انما المعرفة هي

٣ خ ب الكلاية والناسي ان الحمل على ملكة الامنة ابطؤدى الى اطلاق علم
على الجاهل بمسائله لحصولها بمجرد طمأنينة وسرور وحوه الاستدلال واد
من المسائل فان قيل جعلها اشارة من انصبي ما رجح من قوله للاسنان على ما قيل قلنا
واما ان يرادنا لا قصي ما بالنسبة الى كل واحد من الناس الى النوع في ضمن مرد هو في الطبقة العليا
او بالنسبة اليه في ضمن جميع افراد الكل بط اما الاول فلا يستلزمه كون الملك
غير النادر الا على من يسيّر الناس والذي القادر على الالوف غير عالم لحواز تخصصه
الاكثر واما الثاني فلا يستلزمه ان لا يكون غير من فيهم الما وهو خلاف الاجماع واما
الثالث فلا يستلزمه سلب العلم بالكلية وشاعتد طاهرة والمالك ان التسمية الصادرة
حين التدوين يلازمها ان يكون المسمى هو المدون وتجوز كونه ما حصل له تعسف
على انه يستلزم تقاضا الرسول وهو خلاف ما عليه العلماء والرابع انه يرد على ارادة
الملكة في تعريف ثلاث العلوم ان مجموع الملكات الحاصل كل منها من علم يصدر
عليه تعريف كل واحدة وان امكن الجواب باعتبار الوحدة في ملكة كل تعريف

الى العمل الاتصاف يجب ان تعد من المنادى لكن لا يحق عليك ان وجوب عدها من المبادئ يستلزم عدم جواز كونها من المسائل فيه وبين ماسبق من الحسن تدافع ط (قوله على معمول الخ) كقولهم في الدار رددوا الحجرة عمرو الا انه اعيد الجار فيما نحن فيه (قوله والحواف) رد عليه ان يعار حجة البحث لا يدمع الخروج مع ان المقصود بيان

على معمولي عاملين مختلفين والمجرو ومقدم قال في التلويح الاحكام الشرعية الطرية تسمى اعتقادية اصلية ككون الاجماع حجة والايان واجبا وانه يعاونه ليس العلم المتعلق بالمانية على الاطلاق علم التوحيد لان حجة الاجماع من مسائل اصول الفقه والجواب ان هذه المسئلة مشتركة بين الاصوليين والمعارية بحسب جهة البحث سواء على ان موضوع الكلام المعلوم من حيث يتعلق به امات العقائد الدينية (قوله اشهر مما حثه) يشير الى ان له صاحب اخرى اما عند من يقول بان موضوعه اعم من ذات الله فط واما عند غيره فلان الصفة المطلقة عندهم هي الصفة الذاتية الوحدانية ولدالم يعدوا من احث الاحوال والافعال والبوة والامامة من مباحث الصفات وان رجع الكل الى صفة ما على ان الامامة اعماهي من القهقهات الا عند بعض الشيعة (قوله وقد كانت الاوائل) تمهيد لبيان شرف العلم وعابته مع الاشارة الى دفع ما يقال من ان تدوين هذا العلم لم يكن في عهد النبي عليه السلام ولا في عهد الصحابة والتابعين ولو كان له شرف وعاقبة حميدة لما اهملوه (قوله لعفاء عقائدهم ببركة صحبة النبي عم) هذا مع ما عطف عليه متعلق بقوله مستعنيين قدم عليه للاهتمام او للاختصاص اي سبب استغنائهم هذه الامور

ان تلك الاحكام تختص بتبدا القس فانهم واجاب بعضهم عن اصل السؤال بانكار كون الحجة من مسائل الاصول ، اما ان اصول الفقه يبحث عن الادلة الشرعية من حيث اثبات الاحكام فلو كانت هذه مسائلها يلزم ان يبين موضوع العلم فيه لكن يقال ان الدليل الاصولي اعم من الحجة لصدقه على القياس فيكون ان يكون موضوعية الاجماع باعتبار كونه فردا منه ثم يثبت كونه حجة اي دليلا قطعيا قائما مل (قوله من حيث يتعلق به الخ) الخيرية قيد الموضوع بمعنى انه منشأ العروض لللاح والالمجوث عنها فاورد عليه ان لا دخل للخيرية في عروض القدرة الواجب مثلا واجيب بان القيد

انما هو قابلية التعلق كافي سائر الموضوعات ولا شك ان القدرة والتعلق متلازمان « لا » والقابلية لاحدهما قابلية للآخر فالقابلية منشأ لعروضهما ووردان نسبة الذات الى الصفات بالفاعلية لا بالقابلية وذلك متين في موضعه واقول بتأييد الله وتوفيقه ان القيد انما هو صحة التعلق فهي تم القابلية والفاعلية فاندفع الاشكال فتدبر بالايمان (قوله على ان الامامة الخ) مفاد هذه العبارة

المعرفة المستفادة من المسائل المدللة بحوز ان لا يكون فيها اذالم تحصل بطريق الاستباط فافهم

(قوله والتوفيق بين هذين الاجاعين عما يتأني بان يجعل للعقده معيارا
وعدم حصول احدهما في المقلد لا ينافي حصول الآخر فيه
(قوله عن ادلهما) متعلق بالمعرفة وكونها عن الادلة
مشعر بالاستدلال عملا حطة الحيدية فان الحاصل من الدليل
من حيث هو دليل لا يكون الاستدلال فيخرج علم جبرائيل
والرسول عليهما السلام فانه بالحديث لا يتخمس الاكتساب
فان قلت للرسول علم احتجادي بعض الاحكام فلا يخرج
علمه بهذا القيد قلت تعريفي لا حكم للاستعراق
فلا اسكال (قوله ومعرفة احوال الادلة) اللفظ اهر
انه معطوف على معرفة الاحكام فيه مثل ما مر من الكلام
وان التزم العطف على الموصول يرتفع الاشكال وقس
عليه قوله ومعرفة العقائد (قوله كالمسطق
لفلسفة) عند في المواقف كونه بازاء المنطق
وحما آخر مغايرا لكونه مورنا للقدرة على الكلام
وجعها الشارح نظرا الى ان كونه بازاء المنطق باعتبار
انه يفيد قوة على الكلام كما ان المنطق يفيد قوة على الطق فقول
الى كونه مورث للقدرة (قوله فاطلق عليه هذا الاسم) اي اولا
اذ لم يقيد به لضعاف اما قيد الاول في الاول اود كر
وحده التخصيص في الثاني ان لا شراكة في كونه اول ما يجب
حتى يختص للتمييز واما احتمال تسمية العير به لغير هذا
الوجه فقام في سائر الوجوه ايضا مع انه لم يتعرض لوجه
التخصيص في غيره (قوله وهذا هو كلام القدماء)
اي ما يفيد معرفة الله ان من غير خاتمة فلسفيات هو كلامهم
والسمية بالكلام لما وقعت منهم ذكر ووجه التسمية عقيب ذكر
كلام السلف (قوله وندت المنزلة بين المسرلئين)

في هذا الاسم وجهه بعضهم بان علة الانسلاف هي الوجوب لكن لما كان وجوب
الكلام قبل سائر دون اولا فاطلق عليه وقت التدوين اسم سببه في التعليم والتعلم

رد هذا الجواب بقاء على اتحاد المجموع اذا اجتمع في شخص واجاب بان المراد بالملكة في كل تعريف ماله نوع اختصاص به فقد تساوى لعدم امكان الاختصاص على تقدير اتحاد الملكات فافهم (قوله هو المساثل المدالة) كان القائل ادعى ان المعروف هو التصديقات سواء على انه الاصل في اطلاق اسماء العلوم فالجواب مع وهذا القول سمدوقيل افادة العلوم لعلمه مما لا تهو به يحصل فيلزم ان يطلق اسم العلم على الالفاظ ولم يقل به احد والجواب ان يقال معنى ما يفيد معلوم يفيد العاطلة المدونة الا انه بسبب الافادة الى المعلوم يترجح ان يكون وحده الشئ فيما بهل عنه ككون الاعط مفيداً ولا يلزم اطلاق اسم العلم على اللط كاطل مع انه لا يخلص عن افادة العلم لنفسه في صورة كون

هو المسائل المدللة فان من طالعها وقب على ادلتها حصل له	المفيد ملكة لان حصوله
معرفة الاحكام عن ادلتها والاثان تقول الفقه هو علم الاحكام	متوقف على حصول
الكلية لا معرفة الاحكام الجزئية فان علم وجوب الصلوة	لعلموا وعلى بعضه كالا يخفى
مطلقاً يفيد معرفة وجوب صلوة ريد وعمر وملا	على من يختص عن التهور
وقد يقال التعار الاعتباري كاف في الافادة كما يقال علم زيد	ويختص عن التعصب
يفيد صفة كمال واما جعل المعروف بمعنى ملكة الاستنباط	والتمجيز (قوله الفقه
او الاستحصار فسباق الكلام اعنى قوله عن تدوين العليين	هو علم الاحكام الخ) هذا
وتعميد القواعد وترتيب الابواب يأتى عنه لكن يرد	على تقدير تسليم ان التعريف
على اول الاحوبة لزوم فقاها المقلد وليس بقيقه اجاعا	للتصديقات وفيل
وغاية ما يقال انه كاجمع القوم على عدم فقاها المقلد	عليه لو سلم استقامة
كذلك اجمعوا على ان الفقه من العلوم المدونة	هذا التوجيه في الجملة

في المروع فلا يتصور مثله في الاصولين والجواب ان يقال قولنا الله « والتوفيق » متكلم مثلاً وان كان شخصية لكنه في قوة قولنا كل ما نقل اليافي المصاحف توترا كلامه وكذا يمكن التأويل فيما سواه وما يقال من ان الاحكام ههنا لا بد من ان تكون كلية لثلاث مخالفات الاحكام السابقة فلو هن من بيت العنكوت لان السابقة تتعلق بها العلم وهما اضيغت اليها المعرفة على انقول على تقدير الحمل على الملكة يجب ان يراد كلها في الاولى وبعضها في الثانية دفعا للدور فيلزم الخالف من وجه آخر (قوله قد يقال) اشارة الى ان فيه نوع كافة (قوله يأتى عنه) وجهه الالباء هو ان التدوين جمع الالفاظ فلا تصديقات والمسائل وجود في العارة دون المسلكات جعل التعريف بالملكة ودعى الى ارتكاب تعسف (قوله لكن يرد على اول الاجوبة الخ) لا ظهور لهذا الورود

واما التخييف من قري كادرون كذا وحذف في بعض الخواشي (قوله وقرمه مازمه) مرجع
المصوبين الجبائي ومازمه من ترك الواجب في الكبير العاصي لا يزل الدس لم يعترفوا بالذات علم
الله من معتزله بصرة لان الواجب عندهم التجريص لا واجب يعني التساؤل مرتبة
التكليف وبيان احكام الدين بوسيلة ما فلو لمهم تركه فيمن مات صغيرا (قوله الظ
ان المقول) قيل نأباه قول المص فيما بعد والالهام ليس من اسباب المعرفة بخسمة الذي

عند اهل الحق لكن يقال	قرمه مازمه ونعصهم لم يعتبر فيه ذلك وزعم ان من علم الله تعالى
بعد المرحوم يتبعه وسمع	منه الكفر على تقدير التكليف يجب تعريضه للواب وقرمه
المطهر وهو صحيح المصير وكما	ترك الواجب فيمن مات صغيرا وذهب معتزلة بعد ازال
قال عندنا قري قيل ما وجه	وحوب الاصلح في الدين والدنيا ما لكن بمعنى الا وحق
بمنه من هذه المسئلة هذا	في الحكمة والتدبير ولا يرد عليهم شيء (وقرمه فسوا
التي يرد لها انصرا بالتحذير	اهل السنة والجماعة وهم الاشاعرة) هذا هو المشهور
عن الشيخين يدعي الانهزام	في ديار حراسان والعراق والشام واكثر الاقطار وفي ديار
وذلك امر اهم في باب العقائد	ما وراء النهر اهل السنة والجماعة هم الماتريدي واصحابه في مصور
(قوله قرله حتى الاسماء	الماتريدي وماتريدي من قري مسمى قديون الطائفة من
بأنه) اهل السوت على	اختلاف بعض المسائل كسنة التكوين وغيرها (قوله قال
في المتردد عدم اعاد	قال اهل الحق) الظ ان المتول مجموع ما في الكتب فالمراد
الادراكات سيشير اليه	باهل الحق اهل السنة وان حص بقوله حقائق الاشياء
في تفصيل السوفسطائية	بأنه فالمراد اهل الحق في هذه المسئلة وهم ما عدا
لا توحيد المشركان	السوفسطائية عن آخرهم ويحصل ان يراد اهل
بأنه اخبرهم انهم (قوله	الحق في جميع المسائل وهم اهل السنة وثبتت فيهم
وثنيت فيهم) قيل رد	بالذكر اعندهم وكما بهم هم التاملون (قوله وهو الختم
عليه ان انصار الشارح	المطابق للواقع) قد يقع الباء رعاية لاعتبار المسئلة
على تفسيره معنى الحق اشارة	من جانب الواقع ملاحظة الخية
الى عدم ارادة طائفة	

مخصوصة بل الى كون المراد تعريضا بل بدل هذه المسئلة بأنه . دليل لكن لا يخفى
عليك ان الاقتصار للظهور والتعرض حاصل بذكر الطائفة المختصة وصلة هذا الى وان
فافهم (قوله رعاية الخ) يرد عليه ان حصل الاء متوحة نفس الرعاية لعدم طريق
آخر لها في هذا التركيب ولا وجه للتعليل (قوله ملاحظة الخ) متعلق بالاستسار
يعني لاعتبار المسئلة من جانب الواقع مع ملاحظة الخية حتى يكون تعريضا للحق

ولا ذهب عليك انه خلاف الواقع لعدم تدريس الفقه عليه فافهم* (قوله

اي الواسطة بين الايمان والكفر لايين الجنة
والنار فان اعاسق محمد في النار عندهم وقال بعض
السامع الاعراف واسطه بين الجنة والنار واهلهما من
استوى حسناته مع سيئاته على ماورد في الحديث الصحيح
لكن ما لهم الى الجنة فلان تكون دار الخلد وقيل اهلها
اطفال المشركين وقيل الذين ماتوا في زمان فترة من الرسل
(قوله فقال الحسن البصري قد اعترل عسا) ان قلت
سيحى ان مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر عند الحسن
فلا اعترال عن مذهبه قلت الكافر يصرف عند الاطلاق
الى الجاهر والموافق كافر غير مجاهر فلا مرلة بين المنزلتين
عنده (قوله لا ياب ولا يعاقب) لا يقال لا واسطة بين
الجنة والنار عندهم لعدم الثواب والعقاب في الجنة والنار
ينساق كونهما دارى ثواب وعقاب لانا نقول معنى كونهما
دارى ثواب وعقاب انهما محل للثواب والعقاب لان كل
من دخلهما يصاب ويعاقب ولو سلم فهو بالنسبة الى اهل
الثواب والعقاب وهم المكافون عندهم وقد نص المعتزلة
بان افعال المشركين حدام اهل الجنة بل اثارا لثواب فالمراد بقوله
فادخل الجنة دخولها ماثابها ومستحقها كما يدل عليه
السياق ولد افرع على الايمان والاطاعة ونسب الدخول
الى نفسه وقس عليه قوله فدخلت النار (قوله يمكن
الاصح لك ان تموت صعبا) ذهب معتزلة بصره الى
وجوب الصالح في الدين بمعنى الامع وقالوا تركه محل
اوسعه يجب تربيته الله تعالى عن ذلك فالجبائي اعتبر
في الانفع جانب علم الله تعالى فوجب ما علم الله تعالى شعده

اي الواسطة) صرح به
الشارح فيما ساقى
من محب عدم اخراج
الكبيرة العدم من الايمان
(قوله قال بعض السلف)
اي من اهل السنة (قوله
انهما محل للثواب
والعقاب) قيل طواهر
المصوص تدل على كون
دخول النار جزاء
الكفر والعصيان واجمع
الامة عليه فالصواب
الاقتصار على ان دخول
الجنة لا يستلزم الثواب
لكن ذكر رئيس اهل
السنة ابو المعين
السفي رح في شرح
الكلام ان اطفال
المشركين عند بعض
المعتزلة محلدون في النار
كآبائهم فلا اجماع كازى
(قوله ولو سلم) فرق
هذا التسليمي وسابقه
هو ان في احدهما

كلية مادون الآخر فافهم (قوله معتزلة بصره) ومنهم ابو علي محمد « ولمه »

بن عبد الوهاب الجبائي كذا في شرح المواقيت والجباء بالشديد والماد من قرى بصره

اعل معناه ما حصل به الشيء الذي هو عين ماله الحصول فاحد انصميرين للموصول
ولا يراد العلة الماعلية لعدم الحمل ولا العرض المحمول لعدم سببية الحصول ولا كفاية
احد انصميرين كما لا يخفى على المتأمل فالطرفية صلة والشيء فاعل الطرف وجلة هو هو
مرفوعة محذرة على الوصفية لشيء المحلى لام الجلس كموله ولقد اضر على الازم
يسنى فان قلت يلزم تفكيك الصميرين وهو بطلان لخلاله بالهم قلت بعد عدم ارتكاب

ارتكاب اللغوية الناشئة
من وحدة المرحع يتعين
الموصول لان يكون مرحة
لا حدهما فلا اخلال
فان قلت يلزم ان يكون
حر الماهية ماهية لوجود
الحمل والسيدة المتعبرة
قلت السيدة المتبادرة
من الباهية الكاملة التامة
لا تلاحظها ولا مانع منها
فيحمل عليها وما قيل في دفعه
من ان تقديم الطرف
الاختصاص فليس بشيء
ادلو سلم لم ان لا يصدق
التعريف على الماهية المركبة
لان لا حركتها سنية ايضا
فلا اختصاص وهذا بعد
ما سمح لي وجدت مثله
في الحاشية العمادة
الادوية فمر بعد

بانتقض طاهر التعريف بالعرضي اذا انصاحك ماله
الانسان صاحك وحمل هو هو بمعنى الاتحاد في المفهوم
خلاف المتبادر والاصطلاح فلا يرتك مع ظهور الوجه
الصحيح هذا ولو قيل في التعريف ماله الشيء هولكان
احصر (قوله مما يمكن تصور الانسان بدونه) اي فالكسبه
واما تصوره بالوجه قديم يمكن بدون السنادي ايضا قيل
عليه يستبعد منه ان الذات ما لا يمكن تصور الشيء بدونه
ويرد عليه الاوارم البنية بالمعنى الاحص وحواله بعد تسليم
الاستفادة لطريق التعريف ان المستلزم لتصور اللازم
اعما هو تصور المزوم لطريق الاخطار على مانص عليه
في حواشي المطالع فاما تصور بدونه في الجملة تحذف
الذاتي ويقتصر ان تصور اللازم غير زمان تصور
المزوم فانك في هذا الزمان بخلاف الذاتي وهذا التدر
كاف في هذا المقام وقبل ايضا ان اريد بالامكان الامكان الخامس
يلزم ان يجوز تصور الكسبه بالعرضي وهو باطل وان اريد
الامكان العام فهو حاصل في الذاتي ايضا وحواله
اختيار الاول ومنع الملازمة اذ اللازم امكان تصور الكسبه

او الق عصى التسيار فبعد ان عتبة من عرار (قوله بطريق التعريف) اي لام الاستمادة على سسل
كونه مانعا واجامعا بل يجوز ان تكون من الاحوال العامة لا اتي وغيره (قوله بطريق الاخطار)
هذا هو تحقيق الشرع الجرجاني رحي حواشي المطالع فتصور المزوم الذي استتمه
تصور مزومه لا يوجب تصور لازمه لكون تصور المزوم الاول الذي هو لازم المزوم
الشيء تعبافهم (قوله وايضا زمان الخ) قيل ان انكسك تصور اللازم عن تصور
المزوم به عدم قاعدة الزوم البين واحد المتضايفين لازم للاخر مع وحووب المعية

هو الحكم من حيث انه طائفة الواقع (قوله لكن لا يلائمه الخ) قال فما نقل عنه لان قوله واما الصدق لم يلق عدم العرق بحسب المفهوم ويخالفه فتح الراء ونحن نقول بل وفيه اسعار كون المطور في الصدق حاسب الواقع ايضا ولم يقل به احد (قوله اذ المصور الخ)

لكن لا يلائمه قوله واما الصدق انه قوله وقد يترك آ (قوله وقد شاع في الاقوال خاصة) يشير الى ان الصدق قد يطابق على غير الاقوال قال في حواشي المطالع بوصف بكل منهما القول المطابق والعقد المطابق (قوله يعتبر في الحق من جانب الواقع) اذ المطور اولا في هذا الاعتبار هو الواقع الموصوف بكونه حقاى ثانياً ومتحققا واما المطور اولا في الاعتبار الثاني فهو الحكم الذي يتصف بالمعنى الاصلى للصدق وهو الانباء عن الشيء على ما هو عليه وهذا اولى مما قيل يسمى الاعتبار الثاني بالصدق تميزا (قوله ومعنى حقيقته مطابقة الواقع اياه) فان مفهوم قولنا مطابقة الواقع اياه وصف للحكم الاياه مركب فلا يشق منه له صفة كذا افاده الشارح في نظائره ولعوض الافضل ههنا كلام طويل حاصله جل مثله على التسامح في العبارة ساء على ظهور المعنى فالمعنى ههنا كون الحكم بحيث يطابقه الواقع (قوله مانه الشيء هو هو) لا يقال هذا صادق على العلة المعاملة لانا نقول انما فعل مانه الشيء موجود لاما به الشيء ذلك الشيء اذا الماهية ليست بحل جعل جاعل فان قلت الشيء بمعنى الموجود فير دال الاشكال قلت بعد التسليم فرق بين مابه الموجود موجود وبين مانه الموجود ذلك الموجود والفاعل اما هو الاول وبه يظهر ان الضمير ين لشيء وقد يجعل احدهما الموصول فلا يتوهم الاشكال بالفاعل لكن

تعليل لمنوى وهو انه يسمى هذا بالحق (قوله وهو الالباء) اما كونه اصلها فلان للصدق معينين لا غير على ما صرح به الدارح فيما سياتى عر في وهو ماسق انفاو لغوى وهو ما رعى اصانه وداليه هو انه قال في الصحاح وقد صدق في الحديث وهو كما ترى لا يتنى مع الاول فتعين اصالة الثاني واما اتصافه فلا به لاشبهة في اتصاف الحكم بمجهول الالباء هو نوع اتصاف به ولعمري ان جعلت بالان مما بهت عليه رأيت العجب المتحاب و عرفت السر الذي حير اولى الالباب (قوله وصف للحكم) نقل عنه ان هدارد على من قال فيه مسامحة بناء على عدم الاتواطى بين حقيقة الحكم ومطابقة الواقع ووجه الرد

هو ان المجموع من حيث هو يحمل على الحقيقة توطا وان لم يحمل الاجزاء « ينتقض » فان قلت ان زيدا في قولنا زيدا هو قائم لا مجال لادعاء اتصافه بمجموع الجملة الثانية حقيقة قلت لا تعلق للقيام بزيد بخلاف المطابقة فافهم (قوله على التسامح الخ) لان الوصف الحقيقي هو كون الحكم بحيث يطابقه الواقع فتسويح بذكر ما يدل عليه تدبر (قوله مابه الشيء هو هو الخ)

في المشابهة ادلا اتحادا بينهما وبين المعروف على اخذه بل الطاهر ان الداخل في المنشأ هو استعمال الحقيقة في السهية باعتبار الحق فتأمل (قوله وكون الشيء بمعنى الموجود داخ) قيل بمسند حل الوجود دون الشبهة فالامر الخارجى باعتبار تقرر في الخارج يقال انه موجود وباعتبار امتيازه فيه عما عداه وصحة اسراده في الاحكام يقال انه سى فلا تراه لكن لا يخفى ان طاهر كلام الشارح ههنا هو الترادف على ان القول بعدم افادة حل الشبهة تم تفسيرها بالامتنياز في الخارج طاهر البطلان اذ قولنا زيد

يمتاز في الخارج كلام مفيد لا يحمله (قوله حقائق المعدومات نابعة الخ) المراد بافادته تعابير الموضوع والحصول وان لم يكن صادقا الا ان يعتبر هذا كقولنا حقيقة معدومات افراد الانسان نابعة في ضمن موجوداتها فافهم (قوله قد احتاج الخ) واخلق ان المراد بالبيان ان صدق الكلام بالبرهان الدال على سبب الحصول لموضوع وقلة الاحتياج في قولنا متتابع الاشياء نابعة منه على ان سبب حقيقة بعض الاشياء كالواجب مثلا لا يظهر الا بالبرهان والاكثر بخلافه فان قلت الكتابة المحتاجة في اتصاف واحد من افراد موضوعه بالحصول

وكون الشيء بمعنى الموجود وكون الثبوت بمعنى الوجود ادلا لغوية في قولك عوارض الاشياء نابعة وحقائق المعدومات نابعة وحقائق الموجودات متصورة والقصر على البعض تفصيل فلا تنكس من القاصرين (قوله رما يحتاج الى البيان) اى قلما يحتاج الى بيان معناه فان اثر من سمعه يفهم منه ذلك المعنى كافي مثل واحد الوجود موجود والحاصل ان اخذ موضوعه بحسب الاعتقاد مشهور فيما بين الناس فهو مفيد بلا حاجة الى بيان معناه اللهم الا بالنسبة الى بعض الادهان القاصرة (قوله وليس من قولك البات ما) هذا باطر الى قوله وهذا الكلام مفيد اى ليس مثل المسائل الذى ذكره المسائل فانه غير مفيد اذ قد احتج به متحد الموضوع والحصول وقوله ولا من انا وانجتم وشعرى شعرى باطر الى قوله رما يحتاج الى البيان فان شعرى شعرى يحتاج الى بيان معناه خفاء وهو لا بد ان يقول حقائق الاشياء نابعة محتاج الى البيان لا لشرط التأويل والصرف عن الطاهر المتأثر لشهره اسر المراد به بخلاف شعرى شعرى فانه يحتاج الى التأويل وهو ان يقال شعرى آلان كعشرى فيما معنى او شعرى هو الشعر المعروف بالبلغة وهذا المعنى لا يحصل لثبوت الاصافة للعهد لان معنى العهد ارادة بعض اشعار المتكلم معساوكم فرق بين المعين والمشهور ان المراد بالبيان ان صدق الكلام

٤ ح ب الى البرهان لا تكون بديهية محال فصلا عن ان يكون في الاكثر قلت لا كلية هنا لا بناء على ان يقصد بديهية الخلق والاستعراق واما اذا قصد الجس على ما سأتى فالمالك الاهمال الذى في قوة الجدية لا يمنع من البداهة وثبوتها وههنا هي ان علمت كثرة البداهة وقلة الاكتسابية فلنا ذلك معنى على ان يستعمل هذا القول يستعمل فيما يشاهد كما هو الطاهر ورما يقع في غيره فتأمل صدق تأمل (قوله باطر الى قوله رما) لكن

في التصور والمفاهيم او ارم الفناء مع وجوب التقدم بضرورة وانفوا عن الاول هو
ان التوقف على الاختيار لا ينافي الارزاق الذين لا يماحقه السرب الجرجاني روح وكذا الباهر
الزمان لان هذه الضرورية في الحزم بالارزاق لا يوجب الماهية الدالة وعن الثاني والدالت هرا
الكلام في الارزاق المحصول على ان في العالم شعور ان يقبل التقدم لا وحب المعية
الرماسة وتأمل (قوله مع العرضي لانه الخ) لان معنى واما جاء في القوم بدون رده
في معيته في المحي لان سببه لجسمه بقائه جاء في القوم مع رده (قوله بالنسبة
الى المتبدل) معنى يعتبر كون الامكان كونه نسبة الوجود الى المقيد مع اعتبار قيده كابدل
عليه عدمه لا كيميائية بل باطقيته فلا رداستدر الوجود الى مكان تأمل (قوله بان يراد الامكان
العام) يعنى مع اعتباره بالنسبة الى القيد فيكون ولنا تصور السبب كاش بدون العرضي فسيه

مع العرضي لانه ولو سلم يعتبر الامكان بالنسبة الى المفيد اعنى
تصور الانسان بدون له بالنسبة الى التبدل اعنى كون
تصوره بدونه وانشاء المقيد وديكون لعدم التصور على
ان تصور الكنه بالعرضي غير متمتع وان لم يطرد ويمكن
احتياط الثاني بان يراد الامكان العام من جانب الوجود
اى ليس عدمه ضروريا (قوله وما عتبار تسخيمه هو به)
المشهور ان الهويه نفس الشخص وقد يطلق على
الوجود الخارجى ايضا والشارح قد أطلقها على الماهية
باعشار الشخص (قوله فالخام بدون حقائق الاشياء)
اورد الغاء ايدانا بانه ناشى عما سبق والمشتأ مجموع امور بامة
تعريف الحقيقة

ممكنة عامة موجبة فمعناها
سلب الضرورة عن النسبة
السلبية من الموضوع
ومجموله فالاحتجاب اما
بالضرورة وهى الوجوب
اولا وهو الامكان الخاص
واما الثاني فهو اذا
اعتبرت قضية من مفهومه
كانت ممكنة عامة سالبة
اعنى سلب الضرورة
عن النسبة الاليجابية
المحظوة بين التصور
والكون بدون الذاتى

فالنسبة السالبة اما بالضرورة وهى الامتناع اولاهو الامكان الخاص فنخذ « وكون »
ما يتيناك من نقد ما خلتا فان فهم مقالة متوقف على ما قلنا (قوله اورد الغاء ايدانا الخ)
كذا قال السريف الجرجاني في حاشية الكشف في مثله ولم يلتفت الى الغاء الاولى ولعل
الغاء الاولى لا دخل لها في الدلالة على منشائية ماسبق وسببته بل هى انما تذكر لجرد
تأخر مرتبة الكلام الاخير عن الاول يدل على ما قلنا ارادها في مواضع عدم
منشائية السابق كما لا يخفى على من تتبع موارد الاستعمال فلا يرد ما قيل هى تأكيده
لمسايد عليه الغاء الاولى (قوله تعريف الحقيقة) فيه بحث اذ لا دخل للتعريف

(قوله بر عليه) حاشية
 لا سم ما كثره من رفع
 الاثبات الكلي لطوار ان
 يراد العلم انجالي وهو
 مختق في الجميع فتحذور
 حيل الخلق على
 الاستعراق فيه ما ينبغي
 (قوله لا بد من العلم
 لا بد من العلم) قوله
 لا بد من العلم
 الدائمة لا تخرج
 بالضرورة ما وتبعض
 النيات ما ان (قوله على
 حذف المساق) وسماع
 الى الاول في قوله ذلك
 وتفق ما ذكرنا من (قوله
 وهم الله اذية الخ) ما
 اذكارهم الخلق هو ام
 يقولون لا بها اصلا تصور يا
 كان او تبا يبقيا (قوله
 معارضة) على صيغة
 اعل (قوله لا بد من العلم
 لا يتصور من يكر
 الموجودات ان يعترف
 بدوت المعنومات
 بالخصيص من وافق
 (قوله بر عليه الخ) قيل
 يس المراد به قياس حيل
 مركب من مقدمات
 مسلمة عند الخصم
 حتى رد ما وردته بل هو

يرد عليه انه ان ارد عدم العلم بالجميع تفصيل لمسلم ولا يصح ثباته
 غير مراد وان ارد اجلالهم وان قولنا حقائق الاشياء
 ناسئة تضمن العلم الاجبالي بالجميع وقدس في انجالي
 ما نعتقه حقائق الاشياء فيكون معلوما له اللة لا بد
 نحن نفيد العلم بكونه بالكم لا بالقول لادليل على هذا
 التقييد مع ان نعيم المشرح يافيه ولو سلم بطلان المقيد
 لا يوجب تقدير السوء بل يجوز ان يتبين فيه
 ايضا سوت الكلي غير معلوم وان ارد المعص والوجه
 للعدول عن الطاهر (قوله والحوادث ان المراد الجس)
 رد عليه ان سوت الجس لا يلزم ان يكون في ضمن ما يشاهد
 من الاعيان والاعراض فلا يحصل اليه على وجودها
 كما مر وحوادثه ان المراد هو التنبه على وجود جنس
 ما يشاهد فالكلام السابق على حذف المنافي او يقول
 اذابت شي من الاشياء فالحق بالثبوت هو هذا
 المشاهدات وكفى بهذا القدر تنبيهها (قوله وهم الله اذية)
 سمو بذلك لا بهم بعدون وبدعون الجرم بعدم تحقق
 نسبة امر ما الى امر آخر في نفس الامر ويقولون ما من قضية
 مدعية او فطرة الا ولها معارضة تقاومها وتمثلها
 في القوة يظهر ان انكارهم لا يخص بحقائق الموجودات
 فتخصيص انكارهم لها بالذكر حري على وفق السبق
 والاطهر ان تجعل الاشياء ههنا على المعنى الاعم (قوله
 من يكرهونها) اي تقررها وهم يقولون مذهب كل قوم
 حق بالنسبة اليه وباسل بالنسبة الى خصمه ويستدلون
 بان الصغراوي يمد السكر في وجهه مراد فدل على ان المعاني
 تابعة للادراك (قوله ويرى انه شاك) هذا الزعم يعنى
 القول بالمطل لا الاعتقاد بالمثل الا لادلة لاشياء (قوله
 وان لم يحقق في الاشياء هذه) يراد عليه ان عدم ارتفاع
 اليقين من جملة الخيالات عندهم ولا يلزم من عدم
 تحقق النقي الثبوت فالسواء في الازاء ان يقتصر
 على الشق الاخير ومقال انكم حررتم في الحق على مطلقا

اطريق عدم الاحتياج فانه بعد الاطلاع على تعار طرفه لا يقتصر الى البرهان
(قوله هيد تأكيد) موحد (قوله يرد الخ) لا يرد اصلا لعدم افتقاره الى البرهان بخلاف قولنا
حقائق الاشياء مائة على انه لو سلم يجوز ان الملبس ملبس على ان في الشعر حاجة الى الصرف
عن الطابضا فافهم (قوله فلو جعل الخ) لا يصيد الجمل ان احد التحقق معتبرا في الحقيقة
والاكذبت القصية ساء على احتياط المدومات فليتا مل (قوله فاللام لاستعراق
الانواع) قيل هذا قول بدع بل المراد مطلق العلم والجواب ان هذا عبارة مطابقة
لما هو المتصور الذي هو الاستعراق العرفي ويسان لطريقه ههنا لانه اذا قيل ملا على
على وجه الاستعراق متعلق بنفس الانسان فافهم منه فانه حصل له تصوره

والتصديق له وناحو له
فثبت انه حل العلم على
الاستعراق العرفي فان قلت
انه حقيقي قلت لالان
المعتبر فيه التصديق بكل
الاحوال ومن هذا الكلام
لا يحمل عليه لتعدد
والدليل على حل الشارح
عليه عدم ايراد الفاصلة
مع ان الرد على
السوفسطائية باسمها
لا يحصل بالاطلاق لاحتمال
ان يكون ذلك المطلق
في ضمن التصور فلا رد
الاعلى من ينكر الحقائق

ففيه تأكيد كونه مفيداً ورد عليه ان سعى سعى لذلك واعلم
ان الاشاعرة لا يكرهون اطلاق السئ على مايم الموحود
والمعدوم محاراً فلو جعل اعط الاشياء على هذا المعنى المحازي
لم شوجه السؤال اصلاً (قوله من تصوراتها والتصديق
بها وناحوها) فاللام في العلم لاستعراق الانواع بموعة
المقام ثم ان الاستدلال على ثبوت الصانع وصفاته كما
يحتاج الى العلم باشوت يحتاج الى العلم بالاحوال
من الحدوث والامكان ونحوهما من قدر السوت وقال لا يتم
غرض الاستدلال التقدير السوت وقد غلط غلطين
(قوله العلم بنزتها) تقدير المصاف والضمير للحقائق
وقيل الضمير لسوت الحقائق والتأنيث باعتبار المصاف
اليه (قوله للقطع بانه لا علم بجميع الحقائق)

نفسها ولا دليل على تخصيص المعص بالارادة ولا منع من ارادة تعلق «رد»
الجميع بل هو الواقع في نفس الامر ولا يتم الاستدلال المذكور في صدر الكتاب بدون تلك
الانواع وبالجملة من مال لاستدلاله فقد تحير دون الارتقاء الى مدارج فهم مقالته فقدر
(قوله ثم الاستدلال) قيل العرض ههنا مجرد التنبيه على وجود جنس الحقائق
وتعلق جنس العلم به رد السوفسطائية لا الاستدلال لكن قد عرفت حال الرد آتياً
وغرضه لا ياب في التنبيه على توقف الاستدلال عليه وقول الشارح فيها
سابق ليشوغل ذلك الخ صريح فذبح عنك الاباطيل والا كاذب (قوله
باعتبار المضاف اليه) يجوز ان يرد بثبوت الحقائق الحقيقية الثابتة فالتأنيث في موقعه

بالمحسوس لكنه قد يحكم بانعائه من لم يبلغ درجة الاستدلال وان لم يرتفع معه تذكره
اللقاء بقل لم يصعد التجربة الى اسماء (قوله واللام على التحقيق) فلا مرد ان دعوى البداة
لا يسمع في محل النزاع (قوله بمومه الخ) وانما كان المصوم مصححا للذكر
في التعريف اذ يدفع به تعريف الشيء بالمثل لكن قد يقال لادخل لمومه مثل الطن
في دفع المصوم لان المعروف بعينه انضما على تقدير الاطلاق اللهم الا ان يحمل
على الانكشاف التام فان قيل يزعم التعريف بالمثل على تقدير الاطلاق ولا يدفعه
عمومه للجهل قلنا لا ينال الجبلي للجهل اصلا والمصالح ان العلم عندهم اما لالطن واما

بنداوله ايضا لكن الجهل
حارج عن كليهما هاهو
نصيب في هذا المقام (قوله
يخالف العرف) اي العام
(قوله اي نقص التمييز الخ)
جمله على ما اختاره صاحب
لواقف وكثير من المحققين
من ان النقص للتمييز الذي
هو الصورة في التصورات
والشي والاشياء في
التصديقات والاحتمال
لمتعلقه الذي هو المتصور في
الاولى والطرفان في الثانية
منه على ان المصادر من
احتمال شيء شيء هو امكان
كونه موردا له (قوله
ومتعلقه الطرفان) قد يقال
يجوز ان يكون المتعلق

والكلام على التحقيق لا الارام (قوله ويمكن ان يعرفه)
اشرة الى ان المذكور من الذكر ما كمر وهو ما يكون باللسان
واما محتمله من المصوم وهو ما يكون بالاب وان صح ذكره
في تعريف العلم لمومه من الطرف والجهل جلا لا مطلقا على الشائع
المصادر (قوله فيشتمل ادراك الحواس) لكن عدسما يخلو
العرف واللعنة فان المهاسم ليست من اولى العلم فيهما
(قوله لا يمتثل التقيض) اي نقص التمييز كما هو الظاهر
والاحتمال لمتعلقه وانما وصف التمييز به محار اسم التمييز
في التصور بصورة ومعلقة الماهية المتصورة وفي التصديق
الات والنفي ومتعلقه الطرفان والعلم بهذا المعنى يتقسم
بانه ان خلا عن الحكم بان لم يوح باه تصور والاف تصديق
(قوله بناء على عدم التقييد بالمعنى) فان المعاني ما ليست
من الاعيان المحسوسة بالحواس الظاهر فخرج الاحساسات
لكن رد عليهم انهم صرحوا بان اجزئات العينية تدرك
سلما كادراك زيد قبل رؤيته واحساسا كادراكه عند الرؤية

الوقوع واللاوقوع وان يكون التمييز بمعنى الكشف فالاحتمال للتمييز والنقص للطرفين على
ما نقل عن الشارح لكن لا يذهب عليك ان الكشف لا يمكن ان يكون موردا للوقوع
واللاوقوع على ما عرفت من ظاهر معنى الاحتمال بل الامر بالعكس على انه سبيل
الى اثبات حالة متممة بالتمييز سوى الصورة والنفي والاثبات في التصور والتصديق
(قوله بان لم يوجب اياه الخ) رد عليه انه لا يكون التصور والتصديق حقيقيين
من الصورة الحاصلة بل من موجهها (قوله فخرج الاحساسات) اي على تقدير التقييد

رهان يبطل مذهبه وهذا معنى كونه اراميا ولا يتصور التمسك بهم لعدم اعتقادهم بمعلوم
 لكن لا يخفى عليك انه لا عمر في اقامة برهان يبطل مذهب الطايفتين الاخرتين

فلا وحده للتخصيص على ان
 قوله لا يتصور البحث معهم
 بطل لا يمكن الاقتصار
 على الشق الاحير كما قرره
 فيكون بمشاجدليا ويقال
 ايضا فاصلا وحده تخصيص
 الثاني بالارامية لانه تحقيق
 كالاولى على احذه فيتأمل
 (قوله وما على العبدية
 فقيه تأمل) وجهه هو ان
 ما كقولهم بعدم التقرر
 هو عدم تحقق نسبة ما
 في نفس الامر فيمكن التردد
 في تحقق النسبتين بالنسبة
 اليهم كما رد في نفس النبي
 والثبوت بالنظر الى المناديه
 ويجاب بان نسبة العدم الى
 ارتفاع التخصيص ليست
 بمقررة عندهم (قوله قال في
 شرح المقاصد) لم يذكره
 تايد الماسق كما ظن من لفادة
 بطلان فقيهما لم الخلق في
 لا يقال لهما ان يجيبا بان مرادنا
 الارام عليكيم بما هو حق
 عندهم لان قوله فيما ادعوا
 بنا فيه وتأمل (قوله هذا دليل
 اللادرية) «ديا قش دار
 ماسباتي من قول الشارح

وهذا السبي من جملة تلك الخسائث فبعض ما يعين
 وقد بتوهم ان انكارهم مقصور على حقائق الموجودات
 ويوجه الارام بان النبي حكم والحكم تصديق والتصديق
 علم والعلم من الاعراض الموجودة في الخارج ورد عليه
 انه لا وجود له في الخارج عند كثير من المتكلمين ولو ثبت
 فانظار دقيقة فكيف يبنى الارام لمكري اجلي
 البديهيات على مثل هذا الامراحي لا يقال ترديد هذا الارام
 في التحقيق وهو بمعنى الوجود لا نقول ليس ههنا معناه
 اذ عدم وجود النبي لا يستلزم وجود الاشياء لجوار كون
 النبي الثابت في نفسه معدوما في الخارج (قوله عما ينتم
 على العبادية) عدم تماها على اللادرية واما
 على العبدية فقيه تأمل وقال في شرح المقاصد في كلام
 العبدية والعنصرية تناقض حيث اعتزوا بتحقيقة اثبات
 او نبي سيما اذا تمسكوا بهما ادعوا الشبهة (قوله قالوا
 الصروريات) هذا دليل اللادرية وحاصله انه لا يتوقف
 بالبيان ولا بالبيان وتعين التوقف والشك وغرضهم من هذا
 انتمك حصول الشك والشبهة لا يثبت امر او نفيه (قوله
 قبل علط كثيرا) اطلاق العلط منهم ماء على زعم الناس
 ان قلت قد الداخلة على المضارع للقلة فيساقى الكثرة
 قلت قد يستعار ويستعمل للتحقيق ايضا على ان القلة
 بحسب الاضادة لا ينافي الكثرة في نفسه (قوله باسعاء
 اسباب العلط) ان قلت لعل هناك سبعا ما بالعلط عام من اين
 يجوز بانفساء مطلق اسباب العلط قلت بدهاة العتل
 جازمة به في مثل ادراك حلاوة العسل

والحق انه لا طريق الى المناظرة معهم الخ يشعربانه لهم جميعا مل (قوله « والكلام »
 قلت بدهاة العتل جازمة الخ) قول هذا هو ظاهر بل هو استدلال ومصادقة حصول الجزم

لعمامتي بقية او عن شيء وفيه مقشة وهي ان لانه ان الذي هو بعض السلب بل اراع
صدق عليه انه دفعه وان استلزمه (قوله شمول على المحر) جاء على اعتبار الاسهر (قوله

فرق بين العلم بالوجه الخ)
هذا الفرق لا ينافي السابق
انما ياتي ان العلم بالوجه هو
من حطة الصورة
لما علمه فقط العلم بالشيء
من ذلك الوجه هو
ملاحظة ذي الصورة
بواسطته وقد يجعل الله
لملاحظة ما عساويست
بصوره له كما في الشرح
فالتصور في كل مهالساك
في مطالعته لما هو صورته
في نفس الامر وان لم يكن
مطابقه في بعض المواد لما
جعل الله له لكن في مادة
بجعله الله يستمع حكما
وهو ان تلك الصورة لذلك
المتصور فالحطاء قد تقع في
هذا الحكم فملك بالانما
في هذا التحقيق فانه من
رياحين روضة التوفيق
(قوله فيما لا يعيهم اي
لا يعيهم (قوله لظهوره)
اشار اليه الشارح بقوله
لا شك فيها (قوله في
الاسلام) لا يتسامح على
امور لا يسلم عنداهل
الاسلام (قوله لا يتقاطعان

نحول على الجواز وايضا يلزم منه ان يكون جميع التصورات
علماء مع ان المطابقة شرط في العلم وبعض التصورات غير
طابق كما اذا رأينا تحراما بعيدا فحصل منه صورة الانسان
احب عن هذا بان تلك الصورة صورة لانسان وتصوره
طابق والخطا في الحكم بان هذه الصورة لذلك المرئي
هذه هو المشهور بين الجمهور ويرد عليه انه فرق بين
لعلم بالوجه والعلم بالشيء من ذلك الوجه فالتصور
في المال المذكور هو الشرح والصورة الذهنية آله لملاحظة
فتدبر فانه دقيق (قوله فانه لانه) اي ذاته فكيف
في حصول علمه وتعلقه بالمعلومات بلا حاجة الى شيء يعصى
الى العلم وتعلقه (قوله فلسا هذا على عادة المشايخ)
حاصله اختيار الشق الاخير وبان وجه الحصر (قوله
عن تدقيقات الفلاسفة) اي فيما لا يقتصر اليه فان دأبهم
تصنيع اوقاتهم فيما لا يعيهم (قوله لما وجدوا بعض
الادراكات) يعني ان الحس لظهوره وعمومه يستحق
ان يعد احد اسباب العلم الانساني قوله سواء كانت
اشارة الى عموم (قوله فلا يتم دلالتها) فانها مبنية
على ان العس لا تدرك الجبريات المادية بالذات وعلى ان
الواحد لا يكون مبدءا لاريس والكل دخل في الاسلام
(قوله يتلاقيان) اشارة الى انهما لا يتقاطعان على هيئة
الصليب ل يتصل العصب الايمن بالايسر ثم بهذا الايمن
الى العبد اليميني والايسر الى اليسرى (قوله والحركات)
لا يقال الحركة من الاعراض الدنية وهي تدرك الحس
لاننا نقول الحركة من الموجدات الخارجية لا تتعلق ونزوم
السنة لها الا ياتي ادراكها بالحس وما يقال ان الحس ادشاهد
الجسم في المكانين في الايمن ادرك العقل منه الكوين وهو الحركة

على هيئة الصليب) بناء على تباعده من التسلاقي ثم التفرق كما لا يخفى (قوله فكيف
يدرك بالحس) اي البصري لان الكلام فيه وان كان مطلق الحس لا يدرك المدوم (قوله
لاننا نقول) حاصله هو ان الحركة ليست من النسبات بل النسبة من لوازمها (قوله وما يقال)

(قوله ومقتضى التعريف) أى المقيد (قوله وعاية ما يكلف الخ) محور ان يقال
 ملربد اذا ادرك بالحس ومن والا معنى سواء كان على وجه كلى او جزئى فلا اشكال

فى الادراك بعد العبد لان
 الخيال معقول عددهم لعدم
 قولهم بالحواس الماطة
 (قوله أى لتمييزها الخ)
 لاحاجة الى هذا الارتكاز
 لجوار ان يطلق التصور
 ههنا بطريق الاستخدام على
 نفس التمييز كما هو المشهور
 وذلك لا ينافى اطلاقه على
 موحه ايضا (قوله نقض
 الصفة الخ) فورد عاينه
 ان يكون فى التصديق وراء
 النقي والاشكالات متناقضات
 آخر ان فان قلت لا يلزم
 من اعتبار عدم الاحتمال
 لنقيض الصفة ان يكون لها
 نقيض قلت يكون التعريف
 ح حاليما عن التحصيل وأمل
 (قوله لا يمت) بالصفات
 بمعنى الحجة (قوله ان
 للتصور) أى لتمييزه (قوله
 لا يحتمل نقيضه) قد يقال
 لانهم هذا على ذلك التقدير
 فان الحال محور ان يستلزم
 محالا آخر تأمل (قوله اماماهو
 فى المتصور بالكنه) أى حين
 هو كذلك والا فهو قد يتصور
 بالوجه (قوله يحتمل ان يتصور بالآخر الخ) اعلم ان تصور الانسان بالالصاحك بالفعل «محول»
 تصور بالوجه الاعم (قوله على شئ فى الواقع) الظرف قيد لاشئ الاخير (قوله فى التقدير) قيد
 الوجود (قوله بالمتنازعين) أى عن الموضوع والتنازى اعلم منه ان نقيض كل شئ بهذا المعنى رفعه

والاشهر هو الاول وقول المنطقيين
 بالتنازعين لذاتهما كان له نقيض ومن ههنا قيل نقيض
 كل شئ رفعه سواء كان رفعه فى نفسه او رفعه عن شئ
 والاشهر هو الاول وقول المنطقيين

يريدان غيره مسفهما لكن يقال دعوى اتعاء العقل غير معقول والحوار
اتعاء سببته الذمة التي هي المعترة في كونه سببا تقطوعه ادلولا ريث اوقع ادم
معضون الخبر بمجرد الاستماع من واحد فافهم (قوله معنى الاحبار) هذا الاعسار
ليمكن الاضافة الى المعقول (قوله واليهود) فيه \llcorner ون التندبر خد ر اليهود
(قوله وعرق اليهود)

في بعض التفسيرات تحت
نفسه فيل يراو ان كثير
المهم الا ان قال قد علمناهم
فاهم (قوله لكه كاف
في الجواب) لانه مع مجرد
وا حلف في بعض النصوص
فيه مستند فان قيل ليس
السائل مانعا ومنع المانع
حلفه فثبت ان نعم بل هو
معارض فأملى (قوله
والتحقيق) حاسله ان حذب
الاعتقاد وهو الخبر متعدد
ومتدوى وسبب وهم
ان يكذب لا تعدد فيه فلا تقوى
من قيل قد يعدد السامعون
فيه تعدد العقل قلنا لا ضمير فيه
لان عقل كل واحد ما يكون
سببا لو همه فقط فلا تعدد
واما الخبر المتعدد فسبب
لاعتقاد كل واحد فأملى
(قوله انصار بعنه الخ)

معنى الاخبار واصافه الى المعقول فاحتجج الى تحمل تقدير
في قوله واليهود لكن بعض الاصارى مع اليهود
في اعتقاد اقتل كما شير اليه في النشأ والحاجة
الى التحمل (قوله فتواتره مم) بل لم يسمع اصل المدرس
بقائه حد الوتر وعرق اليهود قد انه مع من تحت
نصر وبالحكمة تخف العلم دليل العدم (قوله رعاياكون
مع لاحتمال) فيه اشارة الى عدم الكلية لكه كاف
في جواب والتحقيق ان اجتماع الاسباب يقتضى قوة
السبب والخبر سبب للاعتقاد واما وهم الدب ولا مدخل
للمكرهيه وانما قيل مداون الخمر هو السدق والكذب
احتقل عتلى (قوله ولرسول رسا نعمه الله الى الخلق
لتلعب الاحكام) ولو بالنسبة الى قوم آخرين وهو انما
المعنى يساوى الى لكن الجمهور اتفقوا على ان الذي
اخرج ويؤيده قوله ثم الى وما ارسلنا من قبلك من رسول
ولانى وقد دل الحديث على ان عدد الانبياء يزيد من عدد
الرسول فاشترط بعضهم في الرسول الكتاب واعترض عليه
بان الرسل ثلثة مائة عتس والكتب مائة واربعة ولا يصح
الاشتراط لانهم الا ان ياتى بالكون معه ولا يشترط الرسول
عليه ويمكن ان يقال يحتمل ان يتكرر رسول الكتب
كما في العتمة وتخصيص بعض النجوم ببعض الانبياء في
الروايات على تقدير صحتها وروايتها عليه اولوا واشترط بعضهم
فيه النسخ الجديد ورده المولى الاستاذ سله الله ان اسمعيل عليه
السلام من الرسل ولا نرى حديث الله كما صرح به الفاضل
ولعل الشارح احتار هه المساواة

ه خ ب تخصيص للتعريف رسل البشر (قوله ولو بالنسبة الخ) ليدخل من لم يعث
الى قومه (قوله من رسول ولانى) يعنى ان طاهر العظم يقضى العار ولا فائل بمعوم الرسول
ولا وجه للعدول (قوله ولعل الشارح الخ) اختياره التساوى بما لا شبهة فيه ونؤيده تعريه

محمضة الترانسبوية الحركة وتأويل كونها محموسة (قوله وليس لا يدركه الخ) حواسم بما يمان
من انه على التأويل المذكور يلزم ان يكون الحركة ملموسة ايضا لكن فيه ان الاعمى قد يدرك

والليس لا يدركه في مكان ولا يدرك الحركة فايست دسي لا به ادراك
الشيء واسطه احساس الاخر ومثله لا بعد محسوسا ولا يلزم
ان يكون العمى محسوسا لنأدية الاحساس بشكل الاعمى الى
ادراكه (قوله لا يدرك بها ما يدرك بالخاصة الاخرى) اشارة
الى ان تقديم قوله بكل حاسة على متعلقه اعنى قوله توقف
للاحتصاص (قوله فان الحركة كلام) اى مركب تام فلا نقض بمثل
ريد العاقل (قوله بمعنى الاحبار عن الشيء على ماهو به)
اى على وجه ذلك الشيء ملتبس بذلك الوجه والمراد
بالشيء اما النسبة وهو الاوفق للمعنى فتح كلمة ما عبارة
عن الانبات والنفي واما الموضوع وهو الاوفق للفظ
فان المبرعه هو الموضوع ويقال احررت عن ريد ما عبارة
عن سوت المحمول واثباته والشارح اختار الاول
في شرح المفتاح واليه يشير قوله ههنا اى الاعلام بنسبة
(قوله لا يتصور تواطئهم) فيه اشارة الى ان منشأ عدم
التحيز كبريتهم فلا نقض بخبر قوم لا يحوز العقل كدبهم
بقريية حارجية (قوله ومصدقه) اى ما يصدق به ويدل
على بلوغه حد التواتر يعنى انه لا يشترط فيه عدد معين
مثل خمسة او اثني عشر او عشرين او اربعين او سبعين
على ما قيل بل صابطة وقوع العلم من غير شبهة قيل عليه
العلم مستفاد من التواتر فانبات التواتر به دور واجيب
بان نفس التواتر سبب نفس العلم والعلم بالعلم سبب العلم
بالتواتر وهكذا حال كل معلول طاهر مع العلة الخفية مثل
المصانع مع العالم فان قلت العلم من غير شبهة معلول اعم
فلا يدل على العلة الخاصة قلت عدم الدلالة عندما لم يعلم
انتفاء سائر العلل فتأمل (قوله واما خبر النصارى)
وقع في التلويح بدل النصارى لفظ اليهود فتوهم منه ان الخبر

حسما واحدا في مكانين
بان لمسه في مكان ثم في آخر
بان يتمثل ذلك الجسم اليه
وهذا سيما اذا اخذ بيده
شخص بمعنى معه (قوله
لا يدرك بها) قيل الخشونة
مثلا لا يدرك بالناصرة
لكن الحق هو انه ناس
من العود الا يرى ان حسما
مائلا لا خشونة له اذا كان
في صورة ماله الخشونة
فقيه يخطىء الاصرة دون
اللامسة وانكاره خشونة
محمضة (قوله اى مركب
تام الخ) يعنى ليس المراده
ما ليس بكلمة (قوله وهو
الاوفق للمعنى) لان
التلبس حقيقى (قوله
اللفظ) اى لا للمعنى ادتلبس
الموضوع بنبوت المحمول
مسما محمى بل التلبس
الحقيقى بالشبوت انما هو
المحمول والموضوع
لا يتلبس حقيقة الا بالكون
بحيث يثبت له المحمول
فافهم (قوله بقريية
حارجية الخ) كالحبر يقدم

زيد عند تسارع قومه الى داره (قوله ومصدقه) وهو في الاصل آلة الصدق « بمعنى
(قوله معلول اعم) لجواز حصوله بما عدا الخبر المتواتر من الاسباب (قوله انتفاء سائر العلل)

والمحار تعميم التعريف وحب الخلق من معنى المشترك أو من الحقيقة والمحرار ولا خلاف
في إطلاقهما فان اعتبر عموم المحار فهو محار في المحرر عنه في التعريفات اللهم الا ان يقال ان المراد
بعموم التعريف لهما انه يمكن الاحراء فيهما فانهم قوله هذا الخصر مني
الح (ط الخصر حقيقة بالحق انه اصنافي فالمراد ان القول ان المؤلف من قضايا ليس
بدليل فلا منع من كون المقدمات دليلا ولقد يما كان يحتلج هذا في صدرى حتى ظهرت
تصريح عليه في كلام البعض فان قيل ما وجه عدم صدق التعريف على المؤلف
من قضايا قلنا عدم جريان الترتيب فيه ما يبا على ان المراد بالحق انما هو الترتيب
المقرون بالترابط كذا في شرح المواقيت (قوله هو الذي يلزم من العلم به الحق)

هذا الخصر مني على ان المراد بالخطر فيه هو الضرر
في احواله فقط لا ما يعمه والنظر في نفسه حتى يكون
المقدمات دليلا لكن لا يخفى ان خلاف الطاهر والاصطلاح
فانهم يقتضون الدليل الى انفراد وعينه (قوله هو الذي
يلزم من العلم به) انفراد ما يعلم الصدق بقوله
ان التعريف للدليل فيخرج الحداسية الى المحدود
والمرور بالنسبة الى اللزوم واللزوم من امر آخر كونه
ناشئا وحاصلا منه كما هو مقتضى ثمة من فانه فرق بين
اللزوم للنشئ وبين اللزوم من النشئ فيخرج القضية الواحدة
المستترمة تقضية اخرى تدهية او كسبية لكن بردها
ماعد الشك الاول لعدم اللزوم بين علم المقدمات
على هيئة غير الشكل الاول او بين علم النتيجة لا يبا وهو ظاهر
في حصول اللزوم للحصول

اللازمة. اول الاشكال ان رتبها لان علم النتيجة بعد حصوله من انها كانت لا يعنى بها أمل
واعلم ذلك القائل فانه قد تحير فيه فاعل الرجال (قوله فرق الحق) يريد ان الاول انهم من المانية
لاعتبار المنشائية فيه (قوله فيخرج الحق) تفر بعد على الفرق وان صح في نفسه لعدم
المنشائية فيهما لكن الاظهر انه خروجها على كون اللزوم بين الطرفين ولزوم بين عليهما
على رعيه فان قيل يرد الحكم لسيجاعة ريد بعد الحكم كونه مة او ما لا سلاسل اللزوم بين
العين قلنا قد تسلم اللزوم بين يخرج هذا باعتبار المنشائية في الدليل ولا منشائية هذا كما
ينتقل من الحكم الاول الى الثاني يتقل منه اليه ايضا فاعتسب المنشائية من جانب يردى
الى الترجيح من غير مرجح ومن الجانبين يؤل الى تقدم النشئ على نفسه فان قلت كل منهما
يجوز ان يعد دليلا بالنظر الى من انتقل لانه منشأ الانتقال قامت المنشائية المعبرة هي ما يكون

المحجرة ولا وحده لا يراد لعل الالهم الا ان يصرف الى حلة اختياره مساوى او يقال يحتمل ان يكون تعريفاً عاماً للص (قوله ليخصر الخ) قد يقال لودكر الذى يدل الرسول لبث الاختصاص ايضا والحوادث لا يرد الاعلى المص (قوله الى هذه الامة الخ) رد عليه ان لا يكون الالاء السالفة صادقة بالنسبة اليهم الالهم الا ان يقيد الخبر بكونه

ليخصر الخ الصادق في نوعيه يمكن ان يخصر فيعتبر ذلك الخصر بالنسبة الى هذه الامة (قوله امر حارق للعادة اه) قيل عليه يدخل فيه سحر الشئ واجيب انه تع لا يخلق الحارق في يد الكاذب بحكم العادة في دعوى الرسالة ولا نقص بالخصرات وايضا اطهار الشئ فرع وجوده والحقا ان السحر ليس من الحوارق وان اطلق القوم عليه لانه بما يرتب على الاسباب كما نأشروها حديث خلقه الله تعالى عقبيه الشئ فيكون من ترتب الامور على اسبابها كالاسهال بعد شرب السمويات الا يرى ان شاء المريض بالدعاء حادق وبالدوية الطبية غير حارق فان قلت كرامة الولي محجرة لديه ولا يقصده الاطهار وان لم قلت القوم عدوا الارهاصات والكرامات من ترتب المحجرة على سبيل التشبيه والتعليل لا على انها معجرات حقيقة (قوله يمكن التوصل) هذا الامكان هو الامكان الخاص بمعنى التعريف ان الدليل مالا ضرورة في طرفي التوصل اى بجوران بتوصل وان لا يتوصل ولك ان تأخذه امكانا عاما من جانب الوجود اى لا ضرورة في عدم التوصل (قوله يستلزم لداته) انما يقل لذاتها اشارة الى دخول الصورة في الاستلزام فان قلت التعريف نعم المعقول والمفقوض مع ان تلفظ الدليل لا يستلزم المدلول قلت بل يستلزم بساء على ان التلفظ يستلزم العقل بالنسبة الى العالم بالوضع هذا في القول الاول واما القول الاخير فيخص بالمعقول ادلا يجب تلفظ المدلول (قوله هو العالم)

مسماة اذ لم يعلموا ماتهم الدينية فافهم (قوله سحر المتشئ) قد يقال المعتبر في التعريف ادعاء الراسد ولا دخل ويدفعه اعتبار التساوى فافهم (قوله وايضا اطهار الشئ الخ) فيه انه قد يقال اطهرت المرض وليس لى مرض ويدفع بان معنى هذا اطهرت ما يشبه المرض او فعلت ما يشبه الاطهار فتأمل (قوله فيكون من ترتب الامور الخ) قيل انه لم يزل الاسباب لا يكفى فيه بل من شرطه قابلية العامل ويمكن ان يقال خياطة الحياطة المبالغ الى ذروة صناعته مثلا لا تصور من كل من تعلوها او باشر اسبابها بل من البعض الرائد القابلية ولو كان ذلك البعض من الكثرة فيلزم ان يكون من الامور المترتبة على الاسباب

والاجماع على خلافه فتأمل (قوله الامكان الخاص الخ) قدمه على اخذه « هذا » عاملا في بيان حال الطرفين معادون الثانى لعدم التعرض فيه لجانب الوجود لكن على كلا الاخذين ان الامكان معتبر بالنسبة الى نفس المقيد وهو التوصل لا الى قيده فتأمل (قوله التعريف نعم) قد يقال استعمال القول فيهما ما بالاشتراك او بالحقيقة

فأفهم (قوله لأن تصور المحس) إشارة إلى وحدة غلط السائل ومجموعته الزاوية لهذا الخبر صادق وتصور ما يحجره بالرسالة بلا ارتباط من التصور والقول لا يلزم صدقه بل أهية فاش قلت يريد السائل أنه لو قلنا هذا الصادر من المحس الرسول صادف الزمان أهية الصدق قلت هذا حق إلا أنه على ذلك التقدير يرجع العطف إلى العطف على أن الكلام في صدق الخبر الملحوظ من حيث دونه كما ذكره بعد هذا أن قيل لم لم يأت إلى بين غلط الجيب فلما تمحده ساء على عدم حريان الاستدلال في التصورات والتوجيه بأنه يريد أن في تصوره بها حكما بالانصاف وهو موقوف على الاستدلال أمر بعد مع أنه لا خلاص به من غلط في العطف وفيه أيضا بعد هذا العطف العطف احتمال أحد المعلمين السابقين المعمومين والافطى

وذهب ههنا الى احياس
الاتصاف بالعموان لا بجمع
الحكم نظريا وأمل فانه
أدق من الشرح (قوله
عموان المعبر) بادهته
معرفة على بادهته قوا لكل
تعبير حاسب والا فلا وقوله
أمل اسارة اليه (قوله اى
قدم احتمال التقيص) معنى
يقين بعد هور والاشك
العموى الشامل للنس وهو
المراد ههنا بقرينة ذكر
النات واحتمل التقيص لغة

بان تصور الخبر موقوف على الاستدلال فيتوقف خبره
 ايضا بالواسطة والكل عللا لان تصور الخبر بالرسالة
 لا يجعل صدق الخبر بدنيا ثم تصور الخبر به وان ما بعده
 الرسل يجعل صدقه بدنيا لكن الكلام في صدق الخبر
 المحبوس من حيث ذاته ونظيره ان صوت الحلو لا يعلم
 المتخوض من حيث دته نظري و ح ث ع و ان المتغير
بدني فتأمل (قوله اي عدم احتمال لمفهوم) عند المعنى ثم
الساد ولعو د لرأ المهم الان بر عدم الاحتمال في مفسر
الامر ومد العالم في الحال لا في المد لوع ب ماده قلا ولي
ان يفسر القي المفهوم المطابق (قوله وهو علم معنى
الاعتقاد) مفسر اي قوله يوجب العلم لا استدلال معنى
عن هذا الكلام لان هذا هو معنى العلم عندهم

مرادف الشك للوعى اذا احتمل المآل كما يعتبر في معناه بحسب الاصطلاح لعدم رواله
فتمسيره بين قال قبل فالوعى تقسيمه بزوان الشك قلنا في عدم تمسيره به فالتساؤل دفع
توهم خروج الطن ويسا ترادف الشك واحتمال القيقض فانهم (قوله وينفون) قلنا
للاوعى على ما حقه (قوله وفيه ما به) وعلى زعمه ان هذا المعنى بعيد لا يثبت اليه مع ان معناه
المعنى اظهر (قوله اجزم المطابق) قلنا بعد ابدناء على انه ليس بالوعى ولا اصطلاحى
غايته انه لا رم للمعنى للوعى فلا واولوية ما قلنا لم اعتبر معناه الاصطلاحى
ليخفف قيد اسباب قلنا هذا لا على الشارح رح على انه مدفوع بالاراد التثنية
في الوجهين ولا يخفى ما في التصريح به من المبالغة (قوله هو معنى العلم عندهم) لا يخفى
ان المعنى المقصود به هو العلم عندهم ولا خلاف

كذلك مع قطع النظر عن العبر فافهم وقلك الله (قوله ولا غير من لئ انج) لا يقال فيه
مصادرة لا مائة قول المدعى في حواء الروم والدليل انتهاء اصل امره م ولا مصادرة لا مائة من
عمل ان قيل مم علم انتهاء عمله قلنا من انتهاء الارم فافهم (قوله بالحدس) علم النجحة
من المقدسات لا سحر بها قبل الترتيب محمدسى ومع الترتيب استدلالى (قوله فاللانى

ولا غير من لان معناه خفاء الروم والجمع بعد الوجود
وايسا برد عليه المقدمات التى يحصل بالحدس م بها
النجحة وهى مبيها واردة على التعريب لئ اني الهم لان براد
بالاسلام والروم ما يكون بل بقى النظر قرينه ان التعريب
لارليل (قوله وسامى اوفى) لكن يمكن تطبيقه
على القول فال لعلم بالعلم من حيث حدوده يستلزم العلم
بالصانع ولا يذهب عليك ان هذا شامل للمقدمات بخلاف
الاول على ما اخذه الشارح والعام لاوافق الخاص
في باب التعريفات ونخصيصه من الاول خرج عن مدانى
الكلام والصواب تعمم الاول (قوله تسديقه) يريد
ان الخارق الدال على الصدق هو الذى قصده الصدوق
واما ما ظهر على من يدعى الالهية من الخوارق فليس
تصديق له لان كذبه معلوم بالادلة القطعية فهو استدراج له
وابتلاء لغيره (قوله كان صادقا فيما نرى من الاحكام)
اذ اوجار كذبه في ذلك عقلا لطل دلالة المحررة هب هذا
في الامور التدليعية واما في سائرهما فالوجه في ايجابه العلم بها
هو انه ثبت بالادلة القاطعة عصمته عن الذنوب ولا يكون
كاذبا (قوله فلتوقفه على الاستدلال) قيل اذ تصور
مخبره بالرسالة لم يتجج الى ترتيب هذا النظر واجيب

او فاق اى اظهر موافقة
لا كرا لا موافقة على رعد
لهم م اى الله دى على
كل لا شك دون الدال
كما سبق فالمراد الى ما حتم
هنا لا يظهر لك لموافقة
(قوله لكن يمكن تطبيقه الخ)
يقال بكلمة الاستدراك ليس
في وقعه ادلائهم
ما دخلت هى عليه من سابق
الكلام والجواب هو
ان الاو فقيه معنى طاهر
الموافقة ادلالية على
هذا وما كماله الموافقة بالعمل
ومقتضى الخصم المستند
من تقديم الجار انتهاء
الموافقة بالعمل بالنسبة الى
التعريف الاول فجاء توهم
انتهاء امكانه فدفعه بكلمة
الاستدراك كما في قولك
ما جاءني زيدا لكن عرجاء
(قوله على ما اخذه الدارح)

والحق انه فرية بلا مربية (قوله والصواب تعمم الاول) هذا التعمم لا يفيد الموافقة التى «ان»
هى التساوى لان الثالث يعيم القول المؤلف من قضايالا الاول كما لا يخفى والحق ان اشار
عدالتصادق في الجملة موافقة والتساوى اوقعية (قوله بسديقا) فان قلت من اى شى يعلم قصد الله
التصديق قلت من عدم دليل قطعى على الكذب (قوله عن الذنوب) هذا الاشارة الى انه عد الكذب
من الكبائر لان الانباء انما يعصمون عن الكبائر العمدية عند الجمهور خلافا للجشوية اما سوا
فجزوه الاكثرون والمختار خلافة والصغار العمدية يجوز عند الجمهور والسهولة بالاتفاق

فلزم اطلاق الاله على الوصف الممثل والمان بحجب ما المراد من الالهات الخجوع
لنحو اس عها هي الشخص فلا تعد في ككون وصف الشخص الالهة المضافة
فأما (قوله فلذا قال قيل) لكه لا تخورح في اطلاقه المدرك على العتلى فبما سق
(قوله اسارة الى العموم) بقاء على انه لو لم يتم لقيده حذرا من التكرار العبير المعينه
لالا دولاً لخصوص المقاد (قوله السمية) فرقة من عدة الايمان تقول بالثامع (قوله
ادلا كثرة اخلاف) قد يقال يكفهم كثرة الاختلاف في المعنى لخصوص التهمة
بهذا القدر على ان تمسك خلافهم لا يجب ان يكون صحيحا في حقه فندر (قوله انه قد

الاتفاق الاتهام ووجهه
ان يحكم الالهة بالاطلاق
انه اعلى مدعياته (قوله
لان هذا) اشارته الى
تسويها مع سق وعوان
الالهات لا قبل لاثرة
الاختلاف (قوله في حقه
المسئلة) اي التي اشير اليها
مما دوى مسئلة التي فعلى
هذا مدار الخلاف بينهم
وبين اهل الحق على
السوت واحتمله لاهله
وفيه القطعي فافهم (قوله
ايضا) اي كادما هم في
غيره (قوله ردعائهم)
س على ان طاهر كلام

فلذا قال قيل (قوله سب الاله انما) عدم تقييده بالصيروري
او الاستدلال او نحوهما اشارة الى العموم بعينه رد
لمرق المحالين (قوله ساء على كره الاختلاف) هذا
دليل بعض الفلاسفة لانه على ما هوهم ادلا كثرة
اختلاف في العلوم المتسقة من الهندسات والعدييات
(قوله فيناقض) لان هذه نسبة عدم المعلومية الى
الله تعالى وخصاته فيكون من قبل النظر في الالهييات
لكن رد ان يقال هذه الطائفة انما تنفي العلم لا الض
ولعلمهم يدعون النفي في هذه المسئلة ايضا (قوله فلا يكون
فاسدا) رد على ان افادة الارام لا ينافي الفساد في نفسه
والجميع الارامية شائعة في الصكوك والقول بعدم
افادتها تدول (قوله فان قيل كونها مبيدا) هذا
انما ينفي العلم بالافادة لانفس الافادة لكن القائل مسها
قائل بعلمها والمكبر كرها معا

الشارح عدم تمسكهم من الاراميات لكن الجواب عدمه هو به رندا نارددين صحة دليلهم
وفسادهم ايا ما يمتد فون لا يخل بنا ما الاعتراف بالفساد ولا نه لا معارضة لعدم الاحتياج الى
الابطال في حصول ما مدعى واما الاعتراف بالحق فلا فيه مملو بنا وبالجملة اندايس كسائر
الجميع الارامية التي اد ارددينها يصح استراى جبا سافحى ونه تم الجواب ولا يذهب عليك
ان اهم ان يقولوا انانه ترف بالفساد وعدم الافادة عندنا ولا يلزم منه ان لا يبعد على زعمهم فلا
تناقض ونبت الارام فاحسن التدبر فمما انه ليس ما ورد (قوله تقول) يقال تقول عليه
اي كذب (قوله والمكبر كرها معا) فهذا الدليل بنت احد المكربين وهو العلم بالافادة

فان قلت قد طق السارح المعري يدس ههنا قلت نعم ولكن يكفي لعرضها جوار السارح
فان قلت قد طق السارح المعري يدس ههنا قلت نعم ولكن يكفي لعرضها جوار السارح
فان قلت قد طق السارح المعري يدس ههنا قلت نعم ولكن يكفي لعرضها جوار السارح

والاقرب (لا يعدان يكون
هذا الاشارة الى ما قلنا) قوله
في قوله اليقين وكالاشدات
هدامعتر فيما قلنا ايضا
(قوله المفيد حق اليقين)
افادته له نخصص لمن يوحى
اليه وما غيره من ارباب
الاستدلال التبعين لصاحبه
الوحي وضميهم اتمامه وعلم
اليقين لكن اقوى مما يحصل
بمجرد الاستدلال (قوله
لا متواتر) سلب التواتر
واعتبار العرص للتمثيل
لا حاجة اليه لان خبر اهل
الاجماع في حكم المتواتر
فلا يعدم في عدده متواتر اعم
ليس متواتر عند اهل
الاصول وهو بمنزلة ما نحن
فيه (قوله وليس بذلك) لان
الخبر المقرون لا يبعث
عن فرائضه والا فلا يكون
مقرونا ولو سلم فلا نسلم
عدم انكسار الدلائل ايضا

وايضا سائر العلوم المطرية كذلك فاحوجه التخصيص بالذات
والاقرب ان مراد المص بيان قرينه من الضروريات في قوة
اليقين وكالاشدات وكأثره اشارة الى ما يقال ان اشد دلة
العقلية مستندة الى الوحي المفيد حق اليقين والتأيد
الالهى المستلزم لكمال العرفان المنزه عن شائسة الوهم
بخلاف العقلية الصرفة فان العقل يعارضه الوهم
ولا يصمو عن كدر (قوله بالتواتر) هذا بمجرد عرض
للتحصيل والافهنا الحديق مشهور لا متواتر (قوله مع
قطع النظر عن القرائن) اعما قطع النظر عنها لاص
الدلائل اذ الواحد في عدل الخبر الصادق سببا مستقلا
استقامه معتمد المعلومات الدينية منه الخبر المقرون ليس
كذلك وقد يوحى بان القرائن تنفك عن الخبر بخلاف
الدلائل وليس كذلك (قوله في حكم المتواتر) لانه كذلك
في كونه خرق قوم يحكم العقل بصدقهم لكنه بالبداهة
في المتواتر وبالنظر في الاجماع وحاصل الجواب ان الحصر
مبنى على المسامحة لاعلى التحقيق (قوله قوة للمس)
ان قلت هذا ما اف لما مر في وجه الحصر من ان العقل ليس
آله غير المدرك قلت وصف الشيء لا يسمى آلهه واماحل
الغير على المصطلح فعبيد (قوله وقيل جوهر) هذا
هو النفس بعينها والعرف واللغة على معانيهما

اذ استلزم كل خبر علم انه من الرسول لدليل صدقه بالنظر الى كل من في طور « قلنا »
الاستدلال ليس بطل (قوله هو قوة لا مس الخ) يا قاض لما سبق في وجه الحصر من طلاق
المدرك على العقل ويمكن ان يقال انه يجوز فتدبر (قوله لا يسمى آلهه) قد يقال
افاد الشارح فيما سبق ان الجواسيس، يخسارح من ذات المدرك مع انها آلات الادراك

محمد عليهما السلام وقد روى بيان عددهم في بعض الأحاديث والاولى ان
 لا يقتصر على عدد في النبوة وقال الله تعالى منهم من قسمه الحديث ومنهم
 من لم يقسم عليهما ولا يؤمن في ذكر الممدوح يدخل فيهم من ليس منهم ولا يخرج
 منهم من هو منهم وكلهم كانوا مخبرين مبشرين عن الله تعالى صادقين باصحين
 وافضل الانبياء محمد عليه السلام والملائكة عباد الله العاملون بالمره ولا يوصفون
 بذكورة ولا نوثه والله تعالى كتاب انبياءه على انبيائه وبين فيها امره ونهيه ووعده
 ووعيدته والمعرّاج لرسول الله تعالى عليه السلام في الرحلة بسجدة الى السماء ثم
 الى ما شاء الله تعالى من العلى حتى وكامات الانبياء حتى فيظهر الكرامة على
 طريق نقض العادة للولى من قطع المسافة اذ عيدة في المدة القليلة وظهور الطعام
 والشرب والاساس عند الحاجة والمضى على الماء وفي الهواء كلام الحمد والثناء
 او غير ذلك من الاشياء ويكون ذلك معجزة للرسول الذي ظهرت هذه الكرامة
 لواحد من امته لانه يظهر بها انه ولى ونس يكون ولما الاوان يكون محققا في ديانته
 وديانته الاقرار برسالته رسول الله افضل البشر بعد نبي ابوبكر الصديق ثم عمر الفاروق
 ثم عثمان ذي النورين ثم علي رضي الله تعالى عنهم وخلافهم على هذا الترتيب ايضا
 والخلافة ثلثون سنة بعد هجرات وامارة والمساوون لا بد لهم من امام يقوم بتفصيل
 احكامهم واقامة حدودهم وسد ثغورهم وتجهيز حيوشهم واخذ صدقاتهم وقهر
 المتعلمة والمتخصصة وقطاع الطريق واقامة الجمع والاعياد وقطع المازجات
 الواقعة بين العباد وقبول الشهادات القائمة على الحدوق وتزويج الصغار
 الذين لا اولياء لهم وقسمة الغنائم ونمعي ان يكون الامام ظاهرا لا مخفيا ولا منتظرا
 ويكون من قريش ولا يجوز من غيرهم ولا يختص بنبي هاشم ولا ولد علي رضي
 الله عنه ولا يشترط في الامام ان يكون معصوما ولا ان يكون افضل من اهل زمانه
 ويشترط ان يكون من اهل الولاية المطلقة الساقدرا على تنفيذ الاحكام وحفظ
 حدود الاسلام وانصاف المظلوم من الظالم ولا يغفل الامام بالعسق والجور
 ويجوز الصلوة خلف كل روافجر وصى على كل روافجر ويكف عن ذكر
 الصحابة الا بخير ونشهد بالجنة للعسرة المبشرة الذين بشرهم النبي عليه السلام
 وزعم المسح على الخفين في السجود والخصر ولا تحرم نيدا نتم ولا يبلغ ولى درجة
 الانبياء ولا يصل العبد الى حيث يسهل عنده الامر والنهي والنصوص تحمل على
 ظواهرها والعدول عنها الى ما ان يدعيها اهل الباطن الحاد بكفر ورد النصوص
 كفروا استحلال المعصية وكفر والاستهزاء على الشرعة وكفر والبأس من الله

كفر والامن من الله كثر وتصديق لآئاهن ما يخرج عن الغيب كفر والمعدوم
 ليس بشيء وفي دماء الاحياء الزموات وبقوتهم عهم مع لهم والله تعالى يحب
 الدعوات ويقضي الحاجات وما اخر به النبي من اشرط الساعة
 من خروج الدجال ودابة الارض ويا جوح وما جوح ونزول
 عيسى عليه السلام وطاوع الشمس من معرهما هو
 حق والمجتهد قد يخطئ وقد يصيب ورسول
 الله افضل من رسول الملائكة
 ورسول الملائكة افضل من عامة

الناس وعامة النسر

ادخل من عامة

الملائكة

❖ اما بعد حمد الله المتبره عن سمة النقصان ❖ والصلوة على نبي ❖
 ❖ آخر الزمان ❖ فقد تم دعوى الملك المتعالي ❖ طبع حاشية المولى ❖
 ❖ الخيالي ❖ على شرح العقائد النسفية لعلامة التفاني ❖ كما ❖
 ❖ قبل هذا طبع ذلك الشرح الذي ليس له في كتب الكلام ما يداني ❖
 ❖ موشاة طرر هو امش تلك الحاشية الدقيقة ❖ بمرر عبارات حاشية ❖
 ❖ الهش في الاية ❖ مذيلاً من العقائد في آخرها ❖ لتتم الفائدة لارباب ❖
 ❖ الهى ❖ مع صرف الاهتمام والدقة البليغة ❖ في تصحيح كل من ❖
 ❖ تلك الكتب البديعة ❖ فكانت مجلدة رقيقة القدر غاية النية ❖
 ❖ حرية بان تبدل بالاموال الكريمة ❖ وذلك في ظل سلطان السلاطين ❖
 ❖ باسط بساط العدل والعلم على الارضين ❖ ناصر اهل الحق واليقين ❖
 ❖ قاسم بدع المبتدعين ❖ مولانا السلطان ابن السلطان ❖
 ❖ السلطان الغازي عبد الحميد خان الثاني ❖ ادام الله اركان دولته ❖
 ❖ مادام الدوران ❖ واقام قوائم سلطنته ما خلف الملوان ❖
 ❖ بالمطبعة العامرة الكائنة في الآستانة العلية ❖ حماها الله عن الآفات ❖
 ❖ والبلية ❖ وقد وافق تمام التمثيل ❖ وكال التشكيل ❖ اوائل ❖

❖ ذي القعدة الشريفة من سنة ثنتين وعلمانه والف ❖

❖ من هجرة من خلقه الله على اكل ❖

❖ وصف ❖ صلى الله تعالى ❖

❖ عليه وعلى ❖

❖ المتقين اليه ❖